المملكة الأردنية الهاشمية
Hashemite Kingdom Of Jordan

التقرير السنوي 2021

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

تحميل نسخة الكترونية للتقرير

لزيارة موقع الهيئة الالكتروني

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

التقرير السنوي

٢٠٢١

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity & Anti-Corruption Commission

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

د.مهند حجازي
رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

د. أسامه المحيسن
نائب رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

مأمون القطارنه
عضو مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

سامي السلايطه
عضو مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

مصطفى الرواشده
عضو مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

المحتويات

كلمة الرئيس ١٣
المقدمة ١٥
الملخص التنفيذي ١٧
الهيكل التنظيمي ٢٠
الفصل الأول: الإنجازات الاستراتيجية المتحققة خلال عام ٢٠٢١ ..... ٢١
ملامح الاستراتيجية المحدّثة ٢٣
الهدف الاستراتيجي الأول: تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها ٢٤
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز كفاءة العمل الوقائي بمكافحة الفساد ٢٥
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز كفاءة إدارة التحقيق والشكاوى وتطويرها ٣٠
الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز إدارة الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية ٣١
الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير القدرات المؤسسية والبشرية ٣٢
الفصل الثاني: الإنجازات التنفيذية المتحققة من قبل الوحدات التنظيمية المتخصصة ٣٧
مديرية التحقيق ٣٩
وحدة العمليات ٤١
إنجازات الامتثال لدى مديرية النزاهة والوقاية (حالة النزاهة) ٤٢
وحدة حماية الشهود والمبلِّغين ٦١
وحدة شؤون الاستثمار ٦٢
الوحدة الفنية ٦٣
وحدة ضبّاط الارتباط ٦٥
مديرية التعاون الدولي والعلاقات ٦٧
مديرية الشؤون القانونية ٧٦
أبرز الملفات التحقيقية المحالة إلى دائرة الادعاء العام ٧٧
أبرز القضايا المحالة من مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد والتي صدرت بها أحكام قطعية خلال عام ٢٠٢١ .... ٧٩
الاسترداد المالي ٨٢
الفصل الثالث: الممارسات الناجحة والتحديات والتوصيات ٨٣
ترتيب المملكة ضمن المؤشرات الدولية المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد ٨٥
أبرز الجهود الناجحة ٨٦
أبرز التحديات ٨٧
التوصيات ٨٨
الملاحق ٩١
المقارنة المعيارية المستندة إلى المعلومات التاريخية عن الأداء المؤسسي للهيئة خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)..... ٩٣

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

كلمة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن يتزامن إعداد هذا التقرير لعام ٢٠٢١ مع احتفالية المملكة الأردنية الهاشمية بالمئوية الثانية، حيث نستذكر الإنجازات العظيمة التي حققتها القيادة الهاشمية والإنسان الأردني المتسلح بالعلم والإيمان في بناء مؤسسات الدولة التي صارت أنموذجًا للإدارة الحكومية المتميزة على مستوى المنطقة عبر العقود العشرة الماضية من عمر الدولة.

جاء إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد تجسيدًا لحرص القيادة على إرساء قواعد النزاهة ومكافحة الفساد في إدارة المؤسسات العامة والخدمات المقدمة للمواطنين، حيث التزمت الهيئة بتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله الواردة في الورقة النقاشية السادسة لجلالته في تكريس سيادة القانون والعمل وفق مبادئ الشفافية والعدالة وتطبيق قواعد المساءلة بما يحقق كفاءة الإدارة العامة وحماية المال العام.

وفي خِضمِّ أزمة كوفيد- ١٩ التي شَلّت حياة دول العالم، وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت المملكة في هذا المجال، باشرت الهيئة بشكل مكثف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المحدّثة للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وبالشراكة الفاعلة مع القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، لتكريس المسؤولية الوطنية المشتركة في محاربة الفساد من خلال مشاريع إعادة الهيكلة، وتعديل قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، والتشريعات الأخرى الناظمة لعمل الهيئة، وتعزيز الاحترافية في التحقيق بالقضايا العامة والتخصصية باستخدام تقنيات رقمية متطورة في مجال المعلوماتية والتحقيق الرقمي والرصد.

وقد أفضت هذه الجهود التي بذلت خلال عام ٢٠٢١ إلى تحقيق إنجازات كبيرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية؛ فعلى المستوى المحلي حققت الهيئة إنجازات نوعية في القضايا المتعلقة بالمال العام سواء من خلال استرداد الأموال التي ارتكب فيها الفساد و/أو المشاريع الحكومية التي تم رصد شبهات فساد فيها، وتم إيقافها قبل تنفيذها، الأمر الذي وفّر على الخزينة خسارة مالية كبيرة.

أما على المستوى العالمي فقد حقق الأردن المرتبة الأولى عربيًا و٥٧ عالميًا وفق تقييم المؤسسة السويسرية لتقييم مخاطر الفساد (GRP) لعام ٢٠٢١، وتقدم (٩) درجات عن العام ٢٠٢٠، وحافظت المملكة على ترتيبها حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI)، وجاءت هذه الإنجازات ثمرة الجهود المشتركة التي بذلتها الهيئة مع شركائها الاستراتجيين من خلال التزام الأردن باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، والتوسع بالتعديلات اللازمة على قانون النزاهة ومكافحة الفساد الذي منح الهيئة صلاحية التحقيق في جرائم غسل الأموال الناجمة عن أي من جرائم الفساد المنصوص عليها بهذا القانون، والتحول الرقمي في المكافحة، وتخصيص هيئات قضائية مختصة، حيث بلغت نسبة نجاح قضايا الجنايات ٨٣٪، وهي من أعلى النسب التي وصلت إليها، ويعود الفضل بذلك إلى التطوير النوعي والتحسين المستمر على أساليب التحقيق.

وتتطلع الهيئة إلى مواصلة جهودها لتحقيق رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني في كسر ظهر الفساد، من خلال توفير الإمكانيات المالية والإدارية اللازمة، لتعزيز قدراتها المؤسسية لمحاربة الفساد والحدِّ من تأثيره وآثاره السلبية على حياة المجتمع والدولة.

والله ولي التوفيق.

د. مهند حجازي

رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

المقدمة:

عملًا بنص المادة (٨/أ) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته التي نصت، ضمن البند رقم (١٦) من مهام وصلاحيات مجلس الهيئة، على "إقرار التقرير السنوي عن عمل الهيئة، ورفعه إلى الملك ومجلس الوزراء ومجلسي الأعيان والنواب" فإن الهيئة تحرص على تقديم هذا التقرير السنوي ببعديه الاستراتيجي والتنفيذي، والذي يبين نتائج استجابة الهيئة للمتطلبات الدولية والمحلية في مجال النزاهة ومكافحة الفساد إذْ انطلقت الهيئة بأعمالها خلال عام ٢٠٢١ مستفيدةً من تحديث بنيتها التنظيمية التي بُنيت على تعزيز قدرات التحقيق النّوعي المتخصص، وبالأدوات التكنولوجية المتقدمة في هذا المجال.

كما أولت الهيئة الوقاية من الفساد أهمية قصوى عن طريق اعتماد تدابير وقائية، وتقييم مخاطر الفساد لدى الإدارة العامة، ومراقبة مدى الامتثال فيها؛ وكذلك تنفيذ حملات توعية متخصصة.

يتكون هذا التقرير من ثلاثة فصول رئيسة، في مقدمتها فصل يتطرق إلى الجهود المبذولة بالبعد الاستراتيجي لتنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية المحدّثة للنزاهة ومكافحة الفساد؛ (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥) والتي اشتملت على (٢٤) مشروعًا استراتيجيًّا ضمن المحاور الاستراتيجية الرئيسة (تعزيز النزاهة والوقاية، و إنفاذ القانون، وبناء القدرات المؤسسية)، كما تضمّن التقرير في فصله الثاني إنجازات الهيئة التنفيذية للوحدات التنظيمية التخصصية، وجاء الفصل الأخير للتركيز على أبرز الممارسات الناجحة والتحديات والتوصيات، كما تضمّن التقرير ملحقًا يتعلق بالمقارنات المعيارية حول أداء الهيئة خلال المدة ما بين (٢٠١٧ – ٢٠٢١) لكل عام عن العام السابق له، والهدف من إعداده هو التعلّم من تجربة الهيئة، والعمل على معالجة نقاط الضعف، واستغلال فرص التحسين في كل عام.

وقدْ تضمّن التقرير معلومات وجداول ورسومات بيانيّة تُعبّر عن الشكاوى والتظلمات التي تعاملت معها الهيئة خلال عام ٢٠٢١، والنتائج الرئيسة لهذه الأعمال بما فيها مجموع الأموال التي ساهمت الهيئة باستردادها بشكل مباشر أو غير مباشر.

متمنين أن تكون جهود الهيئة المنسجمة مع الجهود الوطنية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد قد حققت تغيّرًا نوعيًّا، مؤكدين بأنّنا لن ندخر جهدًا في الاطلاع على أفضل الممارسات في هذا المجال، والسعي إلى تطبيقها بما يتناسب مع طبيعة البيئة التشريعية للمملكة لغايات تحقيق الردع العام والخاص، والحفاظ على المال العام.

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الملخص التنفيذي:

حققت الهيئة خلال عام ٢٠٢١ نتائج رئيسة تُوّجت بارتفاع نسبة نجاح الملفات التحقيقية المحالة من مجلس الهيئة إلى القضاء نتيجة للإجراءات التطويرية لأدوات التحقيق حيث بلغت (٨٣٪) في قضايا الجنايات، إضافة إلى العديد من النتائج النوعية الأخرى ضمن محاورعمل الهيئة الرئيسة على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي، علمًا بأن هذا الإنجازتم رغم وجود تحديات كبيرة واجهتها الهيئة، كان أبرزها الموارد المالية والبشرية المحدودة للهيئة.

يعرض الملخص التنفيذي التالي أبرزالإنجازات المتحققة خلال عام ٢٠٢١ بلغة الأرقام والتي تم تفصيلها لاحقًا ضمن فصول هذا التقرير، ومنها قيمة المبالغ المالية المستردة من قبل الهيئة بصورة (مباشرة أو غيرمباشرة) حيث بلغت (١٤٢,١١٨,٠٤٥دينارًا) مئة و اثنين وأربعين مليونًا ومئة وثمانية عشر ألفًا وخمسةٍ وأربعين دينارًا، كما أن مجلس الهيئة أحال إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد خلال عام ٢٠٢١ ما مجموعه (١٩٧) ملفًا تحقيقيًّا وفقًا لمجموعة من الإجراءات والإنجازات حسب ما هو موضح تاليًا:

تلقت الوحدة التنظيمية المختصة باستقبال المعلومات والشكاوى والإخبارات لدى الهيئة ما مجموعه (٥٠٨٦) معلومة (بالوسائل التقليدية أو الإلكترونية كافة) وتم التعامل معها من خلال كادر إداري وتحقيقي متخصص، إلا أن (٢٢٠٨) منها لم يتم تسجيلها كملف تحقيق، نظرًا لكونها (إمّا خارج اختصاص الهيئة وإمّا منظورة أمام القضاء) على الرغم من أن التعامل مع هذه المعلومات يستنزف الكثير من الجهد والوقت من محققي الهيئة، مدرجين أدناه أبرزالقراءات الإحصائية لمخرجات عمل الوحدات التنظيمية المتخصصة في الهيئة:

البيانات الإحصائية الخاصة بقسم التسجيل والفرز

عدد المعلومات التي تم حفظها بتوصية من قسم التسجيل والفرز للمجلس	٢٢٠٨
عدد الملفات التي تمت إحالتها لمديرية التحقيق	٧٤٣
عدد الملفات التي تمت إحالتها للمديريات الأخرى	١٠٩٩
قيد الإجراء(*)	١٠٣٦
المجموع	٥٠٨٦

(*) قيد الإجراء: هو عدد الملفات المنظورة لدى قسم التسجيل والفرزولم يصدربها قرارحتى نهاية العام.

البيانات الإحصائية الخاصة بقسمي التحقيق (العام والخاص)

المدوّر السابق	٦١٤
عدد الملفات الواردة	٧٣٢
المجموع	١٣٤٦
عدد الملفات التحقيقية التي تمت إحالتها إلى المدعي العام	١٥١
عدد الملفات التي تمت إحالتها إلى المديريات الأخرى	٢٩
عدد الملفات المحفوظة	٤٣٨
قيد الإجراء	٧٢٨

البيانات الإحصائية الخاصة بوحدة العمليات

مدوّر سابق	الوارد خلال عام ٢٠٢١	المجموع	المفصول خلال عام ٢٠٢١ (٢٤٩)			قيد الإجراء
			إحالة	حفظ	مُحال إلى مديريات أخرى	
١١١	٢٩٠	٤٠١	٤٤	١٩٠	١٥	١٥٢

البيانات الإحصائية الخاصة بوحدة حماية الشهود والمبلغين

مدور سابق	طلبات الحماية الواردة ٢٠٢١	المجموع	الطلبات المفصولة خلال عام ٢٠٢١ (٤١)		قيد الإجراء
			منح الحماية	حفظ	
٢	٤٤	٤٦	١٤	٢٧	٥

البيانات الإحصائية الخاصة بوحدة شؤون الاستثمار

مدور سابق	الوارد ٢٠٢١	المجموع	المفصول خلال عام ٢٠٢١ (٧١)				قيد الإجراء
			حفظ	مُحال إلى مديريات أخرى	تصويب وحل شكاوى المستثمرين	استرداد وتصويب ضريبي	
٢٤	١٤٩	١٧٣	١٦	١٨	١٢	٢٤	١٠٣(*)

البيانات الإحصائية الخاصة بالوحدة الفنية

١.	مدور سابق	٣٠
٢.	عدد الملفات الواردة	١٥٣
٣.	المجموع	١٨٣
٤.	عدد الملفات المنجزة	١٤٦
٥.	قيد الإجراء	٣٧

إحصائيات تتضمن مشاركات الهيئة الدولية

١.	مؤتمرات دولية	١٢
٢.	اجتماعات داخل الهيئة	٢٣
٣.	اجتماعات عبر تقنية الاتصال المرئي	٣٣
٤.	الدورات والورش التدريبية والندوات الداخلية	٣
٥.	الدورات والورش التدريبية والندوات الدولية	٢٢

(*) منها (٨٦) ملفًا تحقيقيًا أُحيلت إلى اللجنة المشتركة مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

الهيكل التنظيمي:

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
Integrity and Anti-Corruption Commission

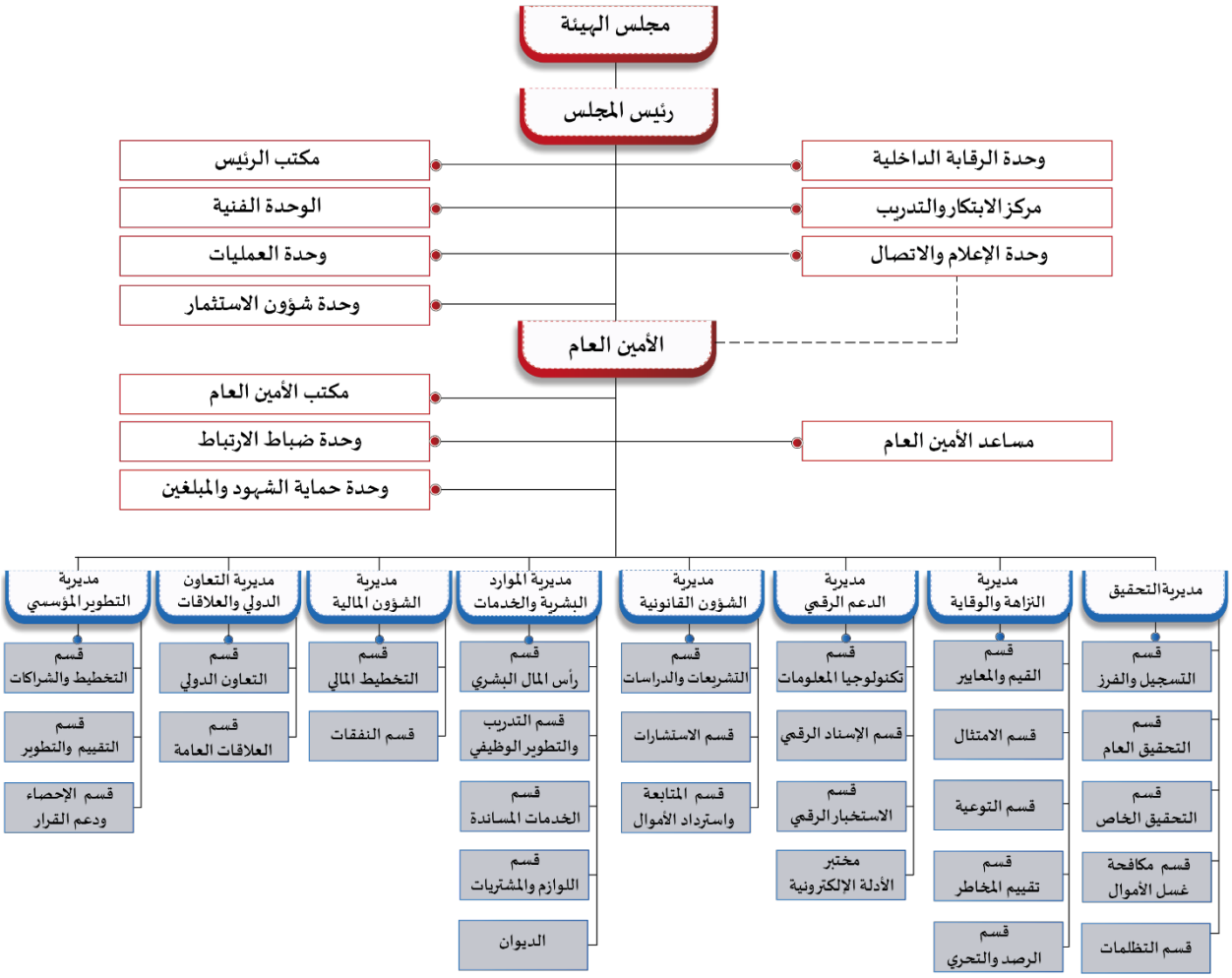

الفصل الأول

الإنجازات الاستراتيجية المتحققة

خلال عام ٢٠٢١

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفصل الأول: الإنـجازات الاستراتيجية المتحققة خلال عام ٢٠٢١

انطلاقًا من إيمان هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بأهمية النهج الاستراتيجي ودوره الفاعل، تم تطوير الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٥) وتحديثها، وقد بُنيَ هذا على المستجدات، والمتغيّرات، ومعطيات البيئة المحلية والدولية، وكذلك على متطلبات التحسين المستمر في أداء الهيئة المؤسسي، بحيث أصبح الإطار الزمني للاستراتيجية الوطنية المحدّثة للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (٢٠٢٠-٢٠٢٥).

وقد تضمّنت الاستراتيجية ثلاثة محاور رئيسة هي:

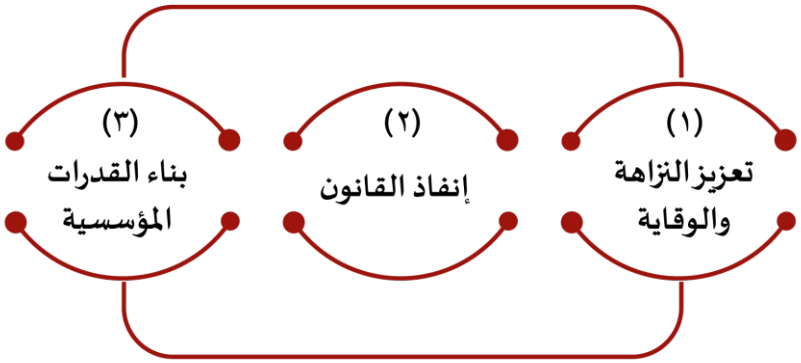

تبنّت الهيئة النهج المشاركة في تحديث الاستراتيجية الوطنية المحدّثة للنزاهة ومكافحة الفساد، حيث تمت هذه العملية من خلال إشراك المعنيين في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني من الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وعليه تضمّنت الاستراتيجية (٢٤) مشروعًا استراتيجيًا انبثقت عن خمسة أهداف استراتيجية.

ملامح الاستراتيجية المحدّثة:

الرؤية

"بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد".

الرسالة

"ترسيخ منظومة النزاهة الوطنية، و إنفاذ القانون، والوقاية من الفساد والحد من آثاره على المستوى الوطني وفق الممارسات العالمية الفضلى؛ بما يؤسس لبيئة وطنية مناهضة للفساد".

الهدف الاستراتيجي الأول:

تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها، من خلال ثلاثة مشاريع استراتيجية رئيسة:

- مشروع رقم (١) " مراجعة مبادئ الحوكمة الرشيدة بما ينسجم والممارسات الفضلى".
- مشروع رقم (٢) " إعداد أدلة قياس امتثال الإدارة العامة لمعايير النّزاهة الوطنية وتفعيل تطبيقها".
- مشروع رقم (٣) " تعزيز دور ضبّاط الارتباط/ ممثلي الهيئة لدى الإدارة العامة".

وقد حققت الهيئة عدة إنجازات ضمن هذا الهدف من أهمّها:

- التحديث الدائم والمستمر لمبادئ الحوكمة الرشيدة الواردة ضمن معايير النزاهة الوطنية وبما ينسجم والممارسات الفضلى، حيث تم استمزاج رأي مجموعة من الجهات (إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات/ رئاسة الوزراء، ومعهد الإدارة العامة، ومركز الملك عبد الله الثاني للتميّز)، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء مجموعة من الخبراء الدوليّين في هذا المجال ضمن مشروع التوأمة (لدعم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية في مجالات النزاهة والوقاية من الفساد بالشراكة مع جمهوريتَي ليتوانيا والنمسا).

- إعداد أدلة قياس امتثال الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية وتفعيل تطبيقها، حيث تم استهداف قطاع الصحة لعام ٢٠٢١ بالتعاون والتنسيق بين الهيئة ووزارة الصحة، والعمل جارٍ حاليًّا على استمزاج رأي مجموعة من الخبراء الدوليّين في هذا المجال من خلال خبراء التوأمة، كما تقوم الهيئة بتقييم مدى امتثال الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية من خلال:

  - تقييم مدى امتثال (١٠) إدارات عامة لمعايير النزاهة الوطنية وتحليل بيئتها الداخلية في ظلّ هذه المعايير وإصدار (١٨٢ توصية) ضمن المعايير الخمسة وهي: (سيادة القانون، والمساءلة والمحاسبة، والشفافية، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحاكميّة الرشيدة) لتجذيرها ومأسستها في هذه الإدارات، حيث تم الاستعاضة عن الزيارات الميدانية للإدارات العامة -بسبب جائحة كورونا- بعقد لقاءات عبر خاصية الاتصال المرئي (on line)، ومن خلال اعتماد مصفوفة فحص الامتثال الذاتي التي تم إرسالها للإدارات العامة لقياس مدى امتثالهم لمعايير النزاهة الوطنية.

  - متابعة التوصيات التي سبق إصدارها في الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٠) لـ (٦٨) إدارة عامة بواقع (٩٣٥) توصية، وتم تقييم مدى الاستجابة لهذه التوصيات وتزويد الإدارات العامة بها.

  - التنسيق مع الجهات الرقابية صاحبة الولاية على القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، للتأكد من قيامها بالدور الرقابي وحوكمة القطاع المنوط بها، حيث يجري متابعة (١٦) جهة

حكومية رقابية مسؤولة عن حوكمة القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني من خلال وضع أدلة حوكمة، ومتابعة تطبيقها مع القطاع الخاص المعني، وتزويد الهيئة بالنتائج.

- طوّرت الهيئة منظومة شكاوى نوعية تحت مسمى الشكاوى التي تشكل خرقًا لمعايير النزاهة الوطنية، وعملت على إيقاف هدر أموال عامة وإنفاقها دون مسوّغ قانوني، كما عملت على المساهمة في تعديل التشريعات ووضع أسس ومعايير لضمان النزاهة والحياد في العديد من الإجراءات.
- المشاركة في العديد من المبادرات الوطنية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني مثل مبادرة الحكومات الشفّافة ومبادرة البيانات الحكومية المفتوحة.
- إصدار تقرير حالة النزاهة متضمّنًا تحليلًا للبنود أعلاه، (التفاصيل التنفيذية ضمن الفصل الثاني من التقرير).

- تفعيل دور ضبّاط الارتباط البالغ عددهم (١٦) ضابط ارتباط لدى (٢٢) جهة إدارة عامة لغايات التحقق من مدى التزام الإدارة العامة بمعايير النزاهة الوطنية والتشريعات، والمساهمة في تعزيز عمليات الرصد والدور الوقائي لعمل الهيئة، وقد قامت الوحدة التنظيمية المختصة لدى الهيئة (وحدة ضبّاط الارتباط) بإعداد مدونة سلوك وظيفي خاصة بضبّاط الارتباط، كما قامت بإنجاز ما مجموعه (١٢٦٥) عملًا رئيسًا، وهي مجموع الإخبارات والتصويبات وما تم رصده من الزيارات الميدانية ومن جلسات اللجان، كما تم إنجاز ما مجموعه (٣٠٠٢) عملٍ ثانوي، (الإنجازات التنفيذية للوحدة ضمن الفصل الثاني من التقرير).

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تعزيز كفاءة العمل الوقائي بمكافحة الفساد، من خلال ثمانية مشاريع استراتيجية رئيسة:

- مشروع رقم (٤) " تحديد الثغرات في التشريعات الوطنية السارية والعمل على مواءمتها مع الاتفاقيات الدولية".
- مشروع رقم (٥) " تحديد المخاطر وتقييمها".
- مشروع رقم (٦) " تطوير آليات الرصد والتحرّي الاستباقي".
- مشروع رقم (٧) " تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد".
- مشروع رقم (٨) " بناء قدرات موظفي الإدارة العامة في مجال النّزاهة ومكافحة الفساد".
- مشروع رقم (٩) " توعية المؤسّسات التربوية (المدارس والجامعات)".
- مشروع رقم (١٠) " التوعية بالتعاون مع الهيئات الدينية (الإسلامية والمسيحية)".
- مشروع رقم (١١) " الشراكة مع مؤسّسات المجتمع المدني والقطاع الخاص".

وقد حققت الهيئة عدة إنجازات ضمن هذا الهدف من أهمّها:

- حصر الثغرات التشريعية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب أفعال الفساد وفقًا لبرنامج أولويات مُعدّ لهذه الغاية، حيث تم استهداف قطاع الصحة لعام ٢٠٢١ من خلال استخلاص وتحليل المخالفات ذات الصلة بالثغرات التشريعية في ضوء المراجعة والدراسة لتقارير ديوان المحاسبة، وتقارير الهيئة السنوية، والتقارير الصادرة عن القطاع المستهدف، واستخلاص وتحليل أحكام المحاكم ذات العلاقة، حيث تم تحليل أكثر الحقول اختراقًا ومخالفةً، وقد تلخّصت نتائج الدراسة وتوصياتها بالتالي:

١. اقتراح تعديل حزمة التشريعات المتعلقة بوزارة الصحة التي تناولتها الدراسة بالتحليل والتدقيق لضمان تفعيل معايير النزاهة الوطنية، ومن أهمها سيادة القانون وضمان الرقابة على تفعيلها وحسن تطبيقها.

٢. تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وضمان استقلاليتها وحرية قراراتها.

٣. تعزيز منظومة لبناء النزاهة ومكافحة الفساد في وزارة الصحة لضمان تطبيق التشريعات ذات العلاقة.

- في إطار تحديد المخاطر المتعلقة بالفساد وتقييمها، تقوم الهيئة، وبشكل دائم، بتطوير الأدوات اللازمة لجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها، ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها أو احتوائها، وتركز عملية تقييم المخاطر إلى التعرف على المخاطر وتحديدها، و اقتراح آلية لمعالجتها، وجعل هذه الآلية موضع التنفيذ والتطبيق، ويتم إعادة تقييم التغيير الحاصل في القطاع المستهدف، وبناءً على ذلك فقد تم إجراء العديد من دراسات المخاطر ومخاطبة الجهات المستهدفة بالتوصيات اللازمة ضمن المنهجية التالية:

منهجية تحديد مخاطر الفساد وتقييمها

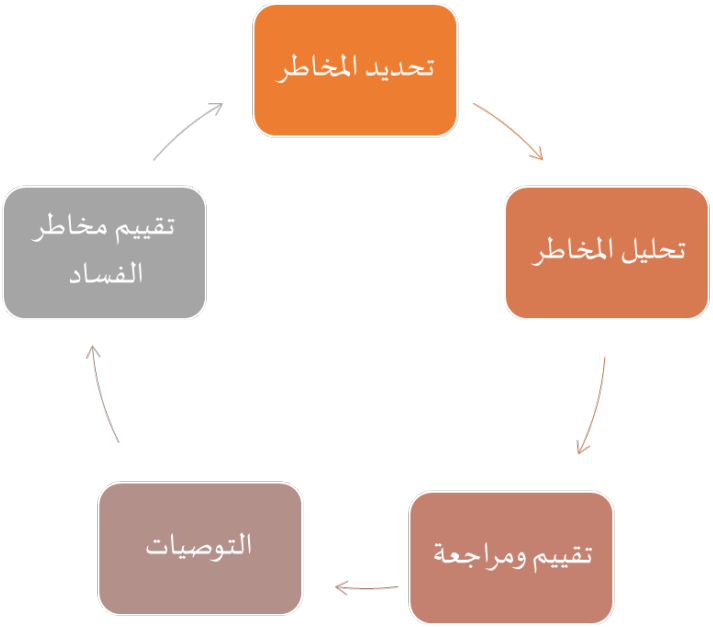

قد قامت الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بدراسة وتقييم المخاطر للقطاعات المستهدفة (وزارة الصحة، ودائرة الجمارك الأردنية) بالتعاون مع خبراء التوأمة، إضافة إلى إعداد دراسة تقييم مخاطر الفساد لـ (٨) جهات تضمّنت عددًا من الشركات، ومن أبرز التوصيات الصادرة بخصوصها:

- تفعيل عمل الرقابة الداخلية من خلال رفدها بالكفاءات المتخصصة، واعتماد خطة دورية للرقابة تضمن قيامها بجولات ميدانية على الفروع في المحافظات.
- ضرورة التقيّد والالتزام بالتشريعات الناظمة في عملية طرح العطاءات، وعند منح المكافآت والحوافز وبدل العمل الإضافي.
- الالتزام بعملية التعيين حسب تحديد الاحتياجات الفعلية، وحسب إدارة الفائض وسدّ النقص، مع وضع إجراءات لعملية التعيين وشراء العقود تضمن الوضوح والشفافية.
- وضع سياسة تضمن عدم حدوث تعارض في المصالح للوظائف التي تتطلب ذلك بما فيها أعضاء اللجان.
- تصويب الكتب الرقابية والاستيضاحات الصادرة عن ديوان المحاسبة كافة.
- التقيّد بعدم تجاوز سقف النسب المحددة للأوامر التغييرية وفقًا للتشريعات الناظمة.

كما وتقوم الهيئة بمتابعة التزام جهات الإدارة العامة بالتوصيات علمًا بأن هذه التوصيات تختلف حسب طبيعة عمل كل جهة.

- تطوير آليات الرصد والتحرّي الاستباقي والرصد الميداني لأفعال الفساد من خلال متابعة وتحليل الظواهر والأحداث والأخبار الواردة بشتى الطرق (مصادر، أخبار، معلومات، مواقع تواصل اجتماعي، مواقع إخبارية،...إلخ) بهدف رصد الأحداث التي تنطوي على خروقات ترقى إلى شبهات فساد، حيث قامت الهيئة برصد ما مجموعه (٣٣٣) حالةً خلال عام ٢٠٢١، وإعداد (٧٠) تقريرَرصدٍ من خلال متابعة وتحليل الظواهر والأحداث من المصادر ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية، وإعداد (٥٣) تقريرَرصدٍ لتجاوزات وخروقات تمّ رصدُها من خلال ضبّاط الارتباط في الميدان.
- تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية لدى الإدارة العامة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه من خلال عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع وحدات الرقابة الداخلية، وحثّها على ممارسة دورها في ضمان الامتثال الحكومي لمعايير النزاهة الوطنية وتعزيز دورها في مجال الرصد والوقاية من الفساد، إضافةً إلى مناقشة الملاحظات الواردة ضمن تقارير فريق الامتثال لدى الهيئة لغايات تصويبها، حيث تمّ عقد عدة لقاءات استهدفت (٥٧) وحدة رقابة داخلية من الوزارات والهيئات والجامعات والبلديات والمستشفيات، والتي خلصت إلى عدد من التوصيات التي يجري تنقيحها وتحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

تسعى الهيئة بالتعاون مع الشركاء إلى المساهمة في تعديل التشريع الناظم لعمل وحدات الرقابة الداخلية بحيث يراعي المعايير الدولية والممارسات الفضلى المطبقة في هذا المجال.

- على صعيد بناء قدرات موظفي الإدارة العامة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، فقد أنجزت الهيئة النشاطات التالية:
  - عقدت (١٧) لقاء توعية مع مؤسسات الإدارة العامة والبلديات.
  - استكمال إنجاز الحقيبة التدريبية لموظفي الإدارة العامة بالتعاون مع معهد الإدارة العامة لتفعيل استخدامها في اللقاءات التوعية، وتضمين البرامج التي يعقدها المعهد لموظفي الإدارة العامة بمختلف مستوياتهم الوظيفية موادَّ تدريبيةً حول النزاهة ومكافحة الفساد.
  - عقد (١٣) محاضرة توعية للمستوى التنفيذي والموظف الجديد من قبل ضبّاط الارتباط لدى جهات الإدارة العامة.
  - توظيف التكنولوجيا في إيصال رسائل الهيئة لكافة موظفي الإدارة العامة من خلال إعداد (١١) رسالة توعية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ونشرها إلكترونيًّا، وكانت حملة مكافحة الرشوة في مقدمتها حيث تم استهداف موظفي الإدارة العامة بمختلف مستوياتهم الوظيفية.
- التوعية بالتعاون مع المؤسسات التربوية (المدارس والجامعات)، لغايات إيجاد حالة وعي شامل لدى هذه الشريحة الكبيرة والمهمّة في جميع المراحل الدراسية بهدف تأهيل جيلٍ قادرٍ على التصدّي لآفة الفساد من خلال تنفيذ النشاطات التالية:
  - إنشاء معسكرات متخصصة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة الشباب.
  - الإشراف على تنفيذ مبادرتَي (مدرسة النزاهة وأصدقاء النزاهة) بالتعاون والتنسيق مع "تحالف رشيد" وذلك من خلال عقد مدرستَي النزاهة (الصيفية والشتوية)، والتي تضمّنت لقاءات توعية مع الطلبة الأكثر تأثيرًا بمشاركة محاضرين من الهيئة.
  - عقد (٣) لقاءات مع مدارس حكومية وخاصة.
  - إنتاج فيديو توعية حول النزاهة لطلبة المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
  - عقد لقاءات مع (٨) جامعات حكومية وخاصة.
  - عقد (٩) لقاءات مع العديد من مراكز الشباب والشابات ومنها (مركز شابات القويسمة، مركز شباب العاصمة، مركز شابات ماركا، مركز شباب ذيبان، مركز شباب الزرقاء، ... إلخ).
  - عقد ثلاث محاضرات توعية في معسكرات الحسين للشباب.
  - توظيف التكنولوجيا في المدارس والجامعات لنشر رسائل الهيئة بالتعاون مع (وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) من خلال منصات التواصل الاجتماعي والمو اقع الإلكترونية الخاصة بها، إضافة إلى الإذاعات الجامعية.
  - مراجعة المواد التعليمية المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد المعتمدة في المدارس الأردنية (مناهج التربية الوطنية) بالتعاون مع المعنيّين.
  - التعاون مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في إدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد ضمن المساقات التعليمية لديهم بالتعاون مع "تحالف رشيد"، حيث أن العمل جارٍ على الانتهاء

من إعداد مساق بعنوان "النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد" لاعتماده وتدريسه في الجامعات.

- استقبال أربعة أبحاث علمية من الجامعات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد استجابة للمبادرة التي أطلقتها الهيئة.

- التوعية، بالتعاون مع الهيئات الدينية (الإسلامية والمسيحية)، لغايات إدماج مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الخطب والدروس الدينية والمواعظ بالتعاون مع علماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي والوعّاظ، وتعميم الفتاوى الشرعية المتعلقة بالممارسات والسلوكيات المرتبطة بأفعال الفساد ونشرها مثل إصدار فتوى من قبل مفتي المملكة "واجب على كل مسلم عدم هدر المال العام"، وإعداد رسائل توعية، بقالب ديني، تنبذ الفساد، وتعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة وبثّها من خلال البرامج الدينية ضمن رسائل الإعلام المختلفة، وتوظيفها ضمن حملة مكافحة الرشوة التي أطلقتها الهيئة خلال عام ٢٠٢١.

- تقوم الهيئة وبشكل مستمر بالتعاون والتنسيق مع شركائها كافة من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لغايات تفعيل الحوار وتبادل الخبرات مع القطاعات المستهدفة حول آثار الفساد على التنمية المستدامة، وتعزيز مساهمة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال النزاهة ومكافحة الفساد وحشد التأييد، ومن أبرز الإنجازات التي تمت في هذا المجال:

  - تنفيذ برنامج مشترك (توعية وتدريب) استهدف (القطاع الشبابي، ومؤسسات المجتمع المدني).
  - إعداد الدراسات المشتركة حول تعزيز مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد لدى القطاع الخاص وأثر ذلك على العلاقة مع القطاع العام، ومنها دراسات تقييم مخاطر الفساد لمجموعة من الشركات المساهمة العامة والشركات المملوكة للحكومة.
  - اعتماد مجموعة من الشباب من خريجي مدرسة النزاهة ٢٠٢١ الصيفية والشتوية سفراءَ للنزاهة بالتعاون مع "تحالف رشيد".
  - العمل جارٍ على إعداد دراسة بعنوان "الحوكمة الرشيدة في القطاع الصناعي: تقييمها وطرق تحسينها" من خلال توظيف مذكرة التفاهم بين الهيئة وغرفة صناعة الأردن.
  - الاستفادة من الشراكات ومذكرات التفاهم الموقعة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال:

    أ. بث رسائل قصيرة (SMS) للتعريف بالهيئة ودورها الوقائي والاستباقي في مكافحة الفساد.

    ب. عقد لقاءات توعية مع العديد من الفئات والقطاعات المختلفة مثل المراكز الشبابية، والجامعات، والمدارس.

    ج. عقد دورات تدريبية للعديد من الجهات الحكومية بمواضيع متعددة ونوعية تساهم في تطوير القدرات ومكافحة الفساد.

د. المشاركة في المبادرات، مثل مبادرة الحكومات الشفافة التي تنطوي على دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هـ. تنظيم حملات التوعية لمحاربة جرائم الفساد، مثل حملة نبذ جرائم الرشوة والإبلاغ عنها.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

تعزيز كفاءة إدارة التحقيق والشكاوى وتطويرها، من خلال أربعة مشاريع استراتيجية رئيسة:

- مشروع رقم (١٢) " تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات".
- مشروع رقم (١٣) " استكمال إنجاز الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة".
- مشروع رقم (١٤) " الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال".
- مشروع رقم (١٥) " إنشاء دُور تحقيق متخصصة وتجهيزها".

وقد حققت الهيئة عدة إنجازات ضمن هذا الهدف من أهمها:

- تعمل الهيئة وبشكل مستمر على تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات للتسهيل على المواطن تقديم شكواه باستخدام وسائل الاتصال والتواصل التقليدية والإلكترونية والاجتماعية من خلال:
  - تحديد نقاط الضعف والقوة في الآلية المطبّقة حاليًّا.
  - الاستغلال الأمثل لفرص التحسين المتاحة.
  - توظيف التكنولوجيا قدر الإمكان في خدمة سير الملف التحقيقي من لحظة ورود المعلومة إلى الهيئة وصولاً إلى القرار النهائي من مجلسها.
- في مجال الربط الإلكتروني، قامت الهيئة بالربط الإلكتروني مع الشركاء وفقًا لبرنامج أولويات مُعدّ لهذه الغاية، حيث قامت الهيئة خلال عام (٢٠٢١) باستكمال مرحلة الربط مع (١٤) جهة إدارة عامة، والعمل جارٍ ضمن مستهدفات الخطة الرئيسة للمشروع بالربط مع (٦٥) مؤسسة أخرى مع نهاية عمر الاستراتيجية (٢٠٢٥).
- في إطار الشراكة مع الجهات المعنية بمجال مكافحة غسل الأموال، تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ الأنشطة الواردة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال (التي تُعتبر الهيئة إحدى الجهات المسؤولة عن التنفيذ و/ أو إحدى الجهات الشريكة) والبالغ عددها (١٨) نشاطًا، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ المتطلبات الدولية التي تقع على عاتق الهيئة، والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومتابعة حسن تنفيذها بالتعاون مع الشركاء.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

تعزيز إدارة الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية، من خلال أربعة مشاريع استراتيجية رئيسة:

- مشروع رقم (١٦) " تطوير الشراكات مع الجهات الدولية النظيرة والمانحة والمؤسسات البحثية وتفعيلها".
- مشروع رقم (١٧) " تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية".
- مشروع رقم (١٨) " تفعيل الشراكة مع مديرية الأمن العام".
- مشروع رقم (١٩) " تفعيل الشراكة مع المؤسسات الإعلامية".

وقد حققت الهيئة عدة إنجازات ضمن هذا الهدف من أهمها:

- في إطار الشراكات مع الجهات الدولية والنظيرة والمؤسسات البحثية، تقوم الهيئة بتعزيز التعاون مع الجهات الدولية والنظيرة وفقًا للأولويات ومجالات التعاون المشتركة والأُطر العامة الناظمة لهذا التعاون، حيث تقوم الهيئة بتشكيل مظلة للتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة لدعم المشاريع ذات الاهتمام المشترك، وبناء أُطر لتبادل الخبرات والمعارف، وتطوير القدرات المؤسسية للهيئة، حيث قامت الهيئة بالبدء بتنفيذ مشروع التوأمة (لدعم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية في مجالات النزاهة والوقاية من الفساد بالشراكة مع جمهوريتَي لتوانيا والنمسا)، والبدء بتنفيذ خطة برنامج المساءلة والنزاهة، ومتابعة تنفيذ الخطوة الأولى من خطة عمل (SNAC4) مع مجلس أوروبا حول (تحديد مخاطر الفساد في القطاع الخاص/ القطاع المصرفي)، والاستمرار بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالمظالم.

واستكمالًا للبعد الدولي، تنوي الهيئة توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول العربية والأجنبية، كما تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ خطط العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالإضافة إلى متابعة التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، (التفاصيل التنفيذية ضمن الفصل الثاني من التقرير).

- تفعيل شراكة الهيئة مع المؤسسات الرقابية الموازية وفق القطاعات المستهدفة ومتابعة إنجاز مجالات التعاون الواردة ضمن مذكرات التفاهم المبرمة مع هذه الجهات، فقد قامت الهيئة بإعداد برنامج تعاون مشترك مع وزارة التنمية الاجتماعية، ودراسة التغذية الراجعة من قبل ضبّاط ارتباط مذكرات التفاهم المبرمة مع كل من (المؤسسة العامة للغذاء والدواء، وديوان المحاسبة، والبنك المركزي الأردني ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) بهدف الاستغلال الأمثل لكافة الأدوات المتوافرة لدى المؤسسات الرقابية الموازية باعتبارها عنصرًا رئيسًا في نجاح الاستراتيجية الوطنية المحدّثة للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢٠-٢٠٢٥).

وتقوم الهيئة بشكل دائم بتبادل البيانات والمعلومات التي تقع ضمن النطاق التخصصي للهيئة وشركائها من الجهات الرقابية الموازية، والتعاون في التدقيق المالي والإداري من خلال تشكيل لجان

مشـــتركة للتدقيق والتحقيق في بعض الملفات التـــي تنطوي على مخالفات قد ترقى إلى شـــبهات فســـاد، بالإضافة إلى التعاون في مجال تبادل الخبرات والتدريب.

- تفعيل الشـــراكة مع مديرية الأمن العام في مجالات التحقيق والاســـتخباروتبادل المعلومات ونقل الخـــبرات، إذ قامت الهيئة بتنفيذ بنود مذكرات التفاهم في هذا المجال معها للاستفادة من الأدوات المتاحة لدى المديرية، ومن أهمها (بناء قدرات موظفي الهيئة، والربط الإلكتروني، ورفد الهيئة بالكوادر البشرية، والتعاون الإعلامي، والحماية الشخصية للشهود والمبلِّغين).
- تقوم الهيئة، وبشكل مستمر، باستثماروسائل الإعلام المتاحة ومنصات التواصل الاجتماعي في التوعية ونقل رسالة الهيئة إلى أفراد المجتمع كافة، كما تقوم بالرصد الإعلامي من خلال إعداد تقرير صحفي يومي يغطي ما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة سواءٌ المحلية أو الإقليمية، ومتابعة الشكاوى والإخبارات والاستفسارات الواردة عبـــر موقعها الإلكتروني الرسمي ومنصات التواصل الاجتماعي كافة، إضـــافة إلى تحديث وتغذية الموقع الإلكتروني ومنصـــات التواصـــل الاجتماعي للهيئة والأخبار والفعاليات كافة، والعمل بشـــكل مســـتمر على زيادة متابعي الموقع الإلكتروني ومنصـــات التواصـــل الاجتماعي، إذ نجحت الهيئة في اســـتقطاب زوار جدد ومتصـــفحين للموقع الإلكتروني الرســـمي للهيئة ولحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وصل عدد زوار الموقع الإلكتروني في عام (٢٠٢١) إلى (٧٥٩٥٨٢) زائرًا، فيما وصل عدد متابعي الصفحة الرسمية للهيئة على "فيسبوك" نهاية العام (٢٠٢١) إلى (١٠٢٥٤٠) متابعًا، حين سـجل هذا العام ازديادًا في عدد المتابعين إلى (١٥٥٤٠) متابعًا، بالإضافة إلى ازدياد عدد متابعي حساب الهيئة على "تويتر" من (٢١٥١) ليصبح إجمالي عدد المتابعين (٨٧٠٥).

كما أعدت وحدة الإعلام والاتصال خلال عام (٢٠٢١) ما مجموعه (١٨٠) تقريرَرصدٍ إخباريٍّ لجميع ما يُنشر من تقارير صحفية وأخبارومقالات يومية في الصحف الأردنية والمو اقع الإلكترونية الإخبارية التي تحتوي في مضامينها على شبهات فساد.

الهدف الاستراتيجي الخامس:

تطوير القدرات المؤسسية والبشرية، من خلال خمسة مشاريع استر اتيجية رئيسة:

- مشروع رقم (٢٠) "التحول الإلكتروني".
- مشروع رقم (٢١) "بناء المسارين الوظيفي والتدريبي".
- مشروع رقم (٢٢) " بناء نظام الاستخبار الرقمي".
- مشروع رقم (٢٣) " تعزيز دور مركز الابتكار والتدريب".
- مشروع رقم (٢٤) " تطبيق برنامج التميّز المؤسسي في مجال عمل الهيئة".

وقد حققت الهيئة عدة إنجازات ضمن هذا الهدف من أهمها:

- في مجال التحول الإلكتروني، تسعى الهيئة جاهدة إلى تطوير البنية التحتية الإلكترونية (الأجهزة، والأنظمة، والتطبيقات وقواعد البيانات) وبناء منظومة إلكترونية متكاملة ومترابطة تغطي جميع أعمال الهيئة وتدعم الربط الإلكتروني والتكامل مع الشركاء، كما قامت الهيئة باستكمال المراحل النهائية لطرح عطاءات التحوّل الرقمي، واستثمار الذكاء الاصطناعي في مجالات عمل الهيئة كافة.

كما تقوم الوحدة التنظيمية المختصة لدى الهيئة بالأعمال الفنية جميعها لتلبية احتياجات الهيئة الرقمية وإدامتها، بهدف تسهيل وتسريع أعمال الهيئة التحقيقية والإدارية إضافةً إلى تطبيق السياسات الحكومية، حيث تم العمل على نظام إدارة القضايا الخاص بالهيئة من أجل "أتمتة" القضايا والإجراءات كافة بالإضافة إلى المتابعة المستمرة للملاحظات على الأنظمة.

- وفي إطار بناء المسارين الوظيفي والتدريبي، تم دراسة وتحليل ومراجعة واقع الحال للمسميات الوظيفية في الهيئة، ومستوياتها، ومتطلبات إشغالها، والكفايات الوظيفية لكل مسمى وظيفي، وعليه تم بناء مسارات تدريبية موازية لهذه المسارات الوظيفية في الهيئة.
- وفي إطار الاستخبار الرقمي، تسعى الهيئة، وبشكل جاد، إلى تطوير أدواتها الإلكترونية من خلال توفير الدعم الاستخباري لغايات التحقيق الفني في الجرائم الواقعة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، ولتحقيق هذه الغاية قامت الهيئة بتحليل متطلباتها واحتياجاتها في هذا المجال من (٦٥) جهة إدارة عامة، بما يتضمّن من قواعد البيانات المتوافرة لديهم وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لغايات الربط الإلكتروني البيني بالإضافة إلى توفير البيانات الرقمية اللازمة لمساعدة مديريات الهيئة في تحقيقاتها والمساهمة في تحديد مواطن الفساد الرقمي المحتمل في مؤسسات الإدارة العامة لغايات الوقاية من الوقوع في الفساد مستقبلًا.

كما قامت الوحدة المختصة لدى الهيئة بتقديم الدعم الرقمي للوحدات التنظيمية من خلال إجراء المضبوطات الميدانية، وإعداد التقارير التحليلية، حيث تم إعداد (٣٠) تقريرًا فنيًّا تحليليًّا وحسب احتياجات الهيئة، والمشاركة بعمليات الضبط الميداني للأجهزة والمعدات الإلكترونية، والأجهزة الذكية، والخوادم الرئيسة، وخوادم التخزين ووسائط التخزين المختلفة والتحفّظ عليها بحيث يتم استرجاع المعلومات والبيانات المخزّنة والمحذوفة من خلال محطات استرجاع تخصصة ومتنوعة، وكذلك المحافظة على الأدلة المضبوطة بطريقة آمنة تضمن سلامتها وسرية الإجراء المتبع عليها داخل مختبر الأدلة الإلكترونية، حيث تم التعامل مع (٤٩) قضيةً وبواقع (١٢٤) عينةً متسلمة، وتم إعداد التقارير الفنية لجميع العينات المتسلمة والمتابعة مع شركات الاتصالات بخصوص الاستعلام عن أرقام هواتف لقضايا منظورة لدى الهيئة.

- في مجال الابتكار والتدريب، يسعى المركز المختص بالابتكار والتدريب لدى الهيئة إلى تشجيع المبادرات الريادية المبتكرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وإدماج الشباب في السياسات الوطنية

الرامية إلى القضاء على الفساد عبر تشجيعهم على تقديم مبادرات، وكشف مواطن الفساد باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى التدريب المتخصص في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، فقد قام المركز بتنفيذ الخطة التدريبية الخاصة به لعام ٢٠٢١ بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخارجية من ضمنها: مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، وشركة بلاديوم، المتعاقدة مع سفارة المملكة المتحدة، لتنفيذ مشاريع إنفاذ القانون، حيث تم تدريب (١٣٧) موظفًا من موظفي الهيئة وعدة جهات حكومية، وعدد من ضبّاط مديرية الأمن العام، حيث شاركوا ببرامج تدريبية نوعية متخصصة كما يلي:

- تطبيقات قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤وتعديلاته.
- تطبيقات قانون الجمارك العامة رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته.
- تطبيقات نظام المشتريات الحكومية رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩.
- غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلاقته بجرائم الفساد.
- العملات المشفّرة.
- استخبارات المصادر المفتوحة.
- جرائم غسل الأموال.
- الملكية النفعية العابرة.
- التحليل المالي الجنائي.
- التفكير الإبداعي الناقد.

وقد عقد المركز عدة ورش عمل عبر تقنية الاتصال المرئي، واحدة منها كانت مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد/ جمهورية تونس بالتعاون مع مديرية التعاون الدولي والعلاقات.

كما قام المركز بإنشاء قاعدة بيانات للحاضنة الابتكارية، وتطوير "أيقونة" خاصة بمركز الابتكار والتدريب ضمن الموقع الإلكتروني للهيئة، بالإضافة إلى إعداد الأدلة والمعايير التي تُنظم عمل الهيئة ضمن اختصاص المركز، ومن ذلك:

١. إعداد معايير اختيار الخبراء والمدربين والمحاضرين.
٢. إعداد دليل المحاضر لبرنامج التوعية الخاص بالموظف العام.
٣. إعداد دليل المحاضر لبرامج توعية طلبة الجامعات وكُليات المجتمع.
٤. إعداد دليل المحاضر لبرنامج التوعية الخاص بطلبة مرحلة التعليم الأساسي العليا من الصف السابع حتى الصف العاشر في مدارس وزارة التربية والتعليم.

هذا ويقوم المركز وبشكل مستمر بتحويل الأفكار الإبداعية إلى برامج عمل، حيث قام بإنجاز (دليل المستثمر، ودليل المخاطر، ودليل إجراءات التحقيق الأولي للمحققين).

- وفي إطار التميّـز المؤسسي، تقوم الهيئة، وبشكل دائم، بمعالجة نقاط الضعف لديها والاستفادة من فرص التحسين المتاحة وتطبيق أفضل الممارسات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد من خلال:

١. إعداد الدراسات التحديثيّة التي من شأنها الارتقاء بالأداء المؤسسي:

مقارنات معيارية مستندة إلى المعلومات التاريخية عن أداء الوحدات التنظيمية المعنية بالتحقيق والتحقق في الهيئة، كما تمّ عمل مقارنة لعدد الشكاوى الواردة بحق جهات الإدارة العامة التي تمّ تسمية ضبّاط ارتباط من الهيئة لديها بين عامي (٢٠١٨، ٢٠٢٠)، وتم تحليل هذه الإحصائيات، سواءٌ بالزيادة أو النقصان، وتقديم مجموعة من التوصيات تُسهم في دعم قرارات مجلس الهيئة.

- دراسة الرضى الوظيفي لموظفي الهيئة لتسليط الضوء على مستوى الرضى عن (بيئة العمل، والتحفيز والتقدير للموظفين و إنجازاتهم، ...إلخ) وتحديد الأسباب التي تؤدي إلى زيادة هذا المستوى، وبالتالي تحسين مستوى الأداء الفردي والمؤسسي بشكل عام.
- دراسة مستوى رضى متلقي الخدمة بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم من خلال (السرعة في تقديم الخدمة، والتوعية، والخصوصية والسرية، وطريقة الاستقبال،...إلخ).

٢. إعداد السياسات الضابطة للعمل:

- سياسة السرية والخصوصية التي تم إعدادها لحصر الضوابط الناظمة للسرية والخصوصية وأمن المعلومات في الهيئة وعلى سائر المستويات (التشريعات، والسياسات، ومدونات السلوك الوظيفي، والتعاميم، والإجراءات، ... إلخ).
- سياسة التواصل الداخلي والخارجي بهدف توضيح خطوط التواصل العامودية والأفقية في الهيئة، وزيادة التنسيق والتعاون مع الشركاء من القطاعات الثلاثة (القطاع العام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني) بالإضافة إلى الجهات الدولية والنظيرة.

٣. إعداد المصفوفات المنظمة للعمل:

- مصفوفة تحديد أولويات المشاريع الاستراتيجية ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية بهدف التعامل مع شُحّ الموارد والتركيز على إحداث الأثر المرجو من تنفيذ هذه المشاريع، فقد تم ترتيب مشاريع الاستراتيجية الوطنية المحدّثة بشكل تنازلي وذلك حسب مدى أهمية هذه المشاريع ومساهمتها في تحقيق رؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية بناءً على مجموعة من المعايير.

- مصفوفة تحديد وتوضيح الصلاحيات المالية والإدارية والقانونية للمجلس وللرئيس وللأمين العام وذلك وفقًا للتشريعات الناظمة.

٤. إعداد خطة إدارة المخاطر المؤسسية بهدف حماية الهيئة من الآثار السلبية للمخاطر من خلال:

أ. تقليل النتائج السلبية للمخاطر، إن وجدت، إلى أقصى حدٍّ ممكن.

ب. تحسين عملية صنع القرار، والتخطيط، وتحديد الأولويات من خلال فهم شامل لنشاطات بيئة العمل.

ج. المساهمة في الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة فعالية العمليات التشغيلية.

د. زيادة فُرَص النجاح، والتقليل من حالة عدم التأكد من تحقيق الأهداف.

٥. إعداد التقارير الإحصائية المتخصصة لدعم القرار في الهيئة وبشكل دوري.

الفصل الثاني

الإنجازات التنفيذية المتحققة
من قبل الوحدات التنظيمية المتخصصة

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفصل الثاني: الإنـجازات التنفيذية المتحققة من قبل الوحدات التنظيمية المتخصصة

مديرية التحقيق:

تُعتبر مديرية التحقيق بمختلف أقسامها من أهم مديريات إنفاذ القانون في الهيئة تبعًا للدور الرئيس الذي تنهض به من خلال تولها عملية استقبال الشكاوى والإخبارات والتظلمات بكافة الوسائل المتاحة (التقليدية والإلكترونية) التي وفرتها الهيئة أمام المواطنين، حيث تتولى المديرية، بعد ورود المعلومات إلى الهيئة، دراستها قانونيًّا وفنيًّا من حيث الاختصاص النوعي من عدمه وفقًا لقانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته.

وفيما يتعلق بالمعلومات التي تدخل ضمن اختصاص الهيئة، يتم جمع البيّنات، وسماع الإفادات، واستكمال إجراءات التحقيق كافة، ومن ثم رفع الملف مكتملًا إلى مجلس الهيئة مشفوعًا بالتوصيات لاتخاذ القرار: إما بحفظ الملف، أو إحالته إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد، كما تختص المديرية بوقائع غسل الأموال الناجمة عن أفعال الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتتبع المتحصلات المالية الناشئة عن أفعال الفساد.

وتتولى المديرية أيضًا النظر في التظلمات المقدمة من ذوي العلاقة الذين يعترضون على قرارات الإدارة العامة أو إجراءاتها أو ممارساتها أو أفعال الامتناع عن أي منها، على ألا تكون موضوعات التظلمات قابلةً للطعن إداريًّا أو قضائيًّا.

وقد تعاملت المديرية مع ما مجموعه (٥٠٨٦) معلومة خلال عام ٢٠٢١ من خلال كادر إداري وتحقيقي يقوم بفحص الاختصاص النوعي للتحقق من أن المعلومات تخضع لاختصاصات الهيئة النوعية ابتداءً، ليُصار بعد ذلك إلى تسجيلها كشكوى أو حفظها بقرار من مجلس الهيئة لخروجها عن الاختصاص.

البيانات الإحصائية الخاصة بقسم التسجيل والفرز

عدد المعلومات التي تم حفظها بتوصية للمجلس من قسم التسجيل والفرز	٢٢٠٨
عدد الملفات التي تمت إحالتها لمديرية التحقيق	٧٤٣
عدد الملفات التي تمت إحالتها للمديريات الأخرى	١٠٩٩
قيد الإجراء(*)	١٠٣٦
المجموع	٥٠٨٦

(*) قيد الإجراء: عدد الملفات المنظورة لدى قسم التسجيل والفرز ولم يصدر بها قرار حتى نهاية العام.

كذلك تعاملت المديرية مع مجموعة من الملفات التحقيقية وملفات غسـل الأموال وذلك بعد أن تم فرزها نوعيًّا من حيث الاختصاص وتوزيعها على الأقسام المختصة داخل المديرية سواءٌ كان ذلك تحقيقًا عامًّا أو خاصًّا، أو مكافحة غسـل أموال، وبعد اسـتكمال إجراءات التحقيق يقوم مجلس الهيئة باتخاذ القراروكما هو مبين بالجداول المدرجة أدناه:

البيانات الإحصائية الخاصة بقسمي التحقيق (العام والخاص)

المدور السابق	٦١٤
عدد الملفات الواردة	٧٣٢
المجموع	١٣٤٦
عدد الملفات التحقيقية التي تمت إحالتها إلى المدعي العام	١٥١
عدد الملفات التي تمت إحالتها إلى المديريات الأخرى	٢٩
عدد الملفات المحفوظة	٤٣٨
قيد الإجراء	٧٢٨

البيانات الإحصائية الخاصة بقسم مكافحة غسل الأموال

مدور سابق	٣٧
عدد الملفات الواردة	١١
المجموع	٤٨
عدد الملفات التحقيقية المحالة إلى المدعي العام	٢
عدد الملفات المحفوظة	٢٣
قيد الإجراء	٢٣

كما وتقوم المديرية باسـتقبال التظلمات الواردة ودراسـتها من الناحية الشـكلية والموضـوعية، والتنسـيب برفض أو قبول التظلم اسـتنادًا لأحكام القانون مع الأخذ بعين الاعتبار طرق الطعن والمدد الزمنية والشروط المتعلقة بقبول التظلم شكلًا، ويُبين الجدول أدناه إحصائية التظلمات لعام ٢٠٢١.

البيانات الإحصائية الخاصة بقسم التظلمات

مدور سابق	٣٥
عدد التظلمات الواردة للقسم في ٢٠٢١	٢١٣
المجموع	٢٤٨
عدد التظلمات المفصولة بقرار من المجلس	٢٣٢
قيد الإجراء	١٦

وحدة العمليات:

تضم وحدة العمليات في الهيئة مجموعة من المحققين من ذوي الخبرة ومن ضبّاط وضبّاط صف و أفراد من مديرية الأمن العام يتولون مهام التحقيق والإجراءات الميدانية والقيام بالأعمال الاستخبارية والتحقيق في القضايا ذات الطابع الميداني، والمرتبطة بنوعيتها والإجراءات المتعلقة بها، بالإضافة إلى مساندة مديريات إنفاذ القانون في الهيئة للقيام بأعمالها، إضافة إلى مشاركة المؤسسات والدوائر الرقابية في المملكة مثل المؤسسة العامة للغذاء والدواء، والمؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس، ودائرة الجمارك الأردنية، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، في إجراء الكشوفات الحسية المتعلقة بوقائع تدخُل في الاختصاص النوعي للهيئة، وكذلك القيام بالواجبات المطلوبة من قبل دائرة الادعاء العام من حيث استدعاء الأشخاص أو توديعهم لمراكز التوقيف أو التعميم عليهم عن طريق الجهات الأمنية المختصة.

وقد بلغ إجمالي الملفات التحقيقية التي تم التعامل معها خلال عام ٢٠٢١ من قبل الوحدة (٤٠١) ملف، تم حفظ (١٩٠) ملفًا وإحالة (٤٤) ملفًا إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد وإحالة (١٥) ملفًا إلى مديريات أُخرى في الهيئة لإجراء المقتضى القانوني.

البيانات الإحصائية الخاصة بوحدة العمليات

مدور سابق	الوارد خلال عام ٢٠٢١	المجموع	المفصول خلال عام ٢٠٢١ (٢٤٩)			قيد الاجراء
			إحالة	حفظ	مُحال الى مديريات في الهيئة	
١١١	٢٩٠	٤٠١	٤٤	١٩٠	١٥	١٥٢

إنـجازات الامتثال لدى مديرية النزاهة والوقاية (حالة النزاهة):

انطلاقًا من أهداف هيئة النزاهة ومكافحة الفســاد المحددة في قانون النزاهة ومكافحة الفســاد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، باعتبارها الجهة المختصة بوضع معايير النزاهة الوطنية وترسيخها وضمان الالتزام بتطبيقها والمتمثلة بمعيار سيادة القانون، ومعيار المساءلة والمحاسبة، ومعيار الشفافية، ومعيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ومعيار الحاكميّة الرشيدة، ولكونها أيضًا مسؤولة عن التأكد من قيام المؤسسات الرقابية بدورها في حوكمة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

باشــرت هيئة النزاهة ومكافحة الفســاد منذ عام ٢٠١٦ -ومن خلال اســتحداث مديرية النزاهة والوقاية- اختصاصها بترسيخ معايير النزاهة الوطنية لدى الإدارة العامة وضمان الامتثال لها، و اتخاذ التدابير الوقائية وتنفيذ حملات التوعية وتقييم المخاطر والرصــد المســتمر للعمليات وفق منهجيات محددة للمساهمة في تهيئة بيئة وطنية مناهضة للفساد، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع مؤسسات الرقابة على القطاع الخاص ومؤســسات المجتمع المدني للتأكد من تفعيل مبادئ الحوكمة الرشــيدة وسلامة تطبيقها.

وتعمل الهيئة في كل عام على اســتهداف مجموعة من الإدارات العامة وفقًا لمعايير تعمل على تنوع القطاعات المســتهدفة، وضــمان تفعيل منظومة النزاهة الوطنية في كافة مجالات عمل الإدارات العامة، ويعتبر تقرير حالة النزاهة أحد المخرجات المهمة التي تسعى الهيئة من خلاله إلى تسليط الضوء على نقاط الضعف المشتركة لدى الإدارات العامة التــي يتم استهدافها في كل عام، والتــي توجب اتخاذ إجراءات لمعالجة التوصيات بما يسهم بتطوير القطاع العام وتجويد أدائه.

كما أن الهيئة وبالتعاون مع الجهات الحكومية التي تشرف وتنظم أعمال القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على حثّ هذه الجهات على وضع و إقرار معايير الحوكمة الرشيدة ومتابعة تطبيقها.

ويعتبر تقرير حالة النزاهة للعام ٢٠٢١ هو التقرير الثالث على التوالي، حيث بدأت الهيئة في إعداد هذا التقرير في عام ٢٠١٩ ومن ثم العام ٢٠٢٠ وتضمينه في تقريرها السنوي.

وعلى الرغم من الأوضاع التــي سادت المملكة كجزء من العالم وما زالت مستمرة، والتــي تمثلت بجائحة كورونا وما أثرته على القطاعين العام والخاص، إلا أن الهيئة اســتمرت في ظل هذا التحدي العالمي- وبالرغم من تقلص عدد الكادر خلال هذه الجائحة وحتى منتصف عام ٢٠٢١ إلى ما دون النصف وذلك التزاماً بأوامر الدفاع وحفاظاً على الصحة العامة - بالعمل على قدمٍ وساق لتحقيق أهدافها وتنفيذ رؤيتها ورسالتها بكل مواردها المتاحة، حيث قامت بما يلي:

أولاً: الامتثال العام:

١. قياس مدى الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية:

أ) قراءة عامة (٢٠١٧-٢٠٢١):

عملت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وبعد إقرار معايير النزاهة الوطنية في عام ٢٠١٧، على استهداف الإدارات العامة بزيارات ميدانية ابتدأتها لغايات التوعية بمعايير النزاهة الوطنية والدور الاستباقي الذي تم إسناده لها والتي بلغت (٤٨) إدارة، ومن ثم في عام ٢٠١٨ انطلقت في زيارات فنية ومتخصصة تهدف إلى تقييم معايير النزاهة الوطنية لدى الإدارات العامة وإصدار التوصيات اللازمة لترسيخها وتجذيرها لديها حيث، زارت الهيئة في عام ٢٠١٨ ما مجموعه (٣٦) إدارة عامة، وأصدرت (٣٥٨) توصية، وفي عام ٢٠١٩ استهدفت (٤٦) إدارة عامة وأصدرت (٦٠٢) توصية، أما عام ٢٠٢٠ وفي ظل جائحة كورونا تم استهداف خمس إدارات عامة بلقاءات عبر التواصل عن بعد وإصدار (١٢٤) توصية، وفي عام ٢٠٢١ تم استهداف(١٠) إدارات عامة وإصدار(١٨٢) توصية سنأتي على تحليلها في الفقرة (ب)، وعليه فإن الهيئة وحتى تاريخه قامت بزيارة (١٤٥) إدارة عامة، أصدرت (١٢٦٦) توصية لـ (٩٧) إدارة عامة منها، والرسم البياني أدناه يوضح عمل الهيئة الوقائي فيما يخص زيارات الامتثال وترسيخ معايير النزاهة الوطنية:

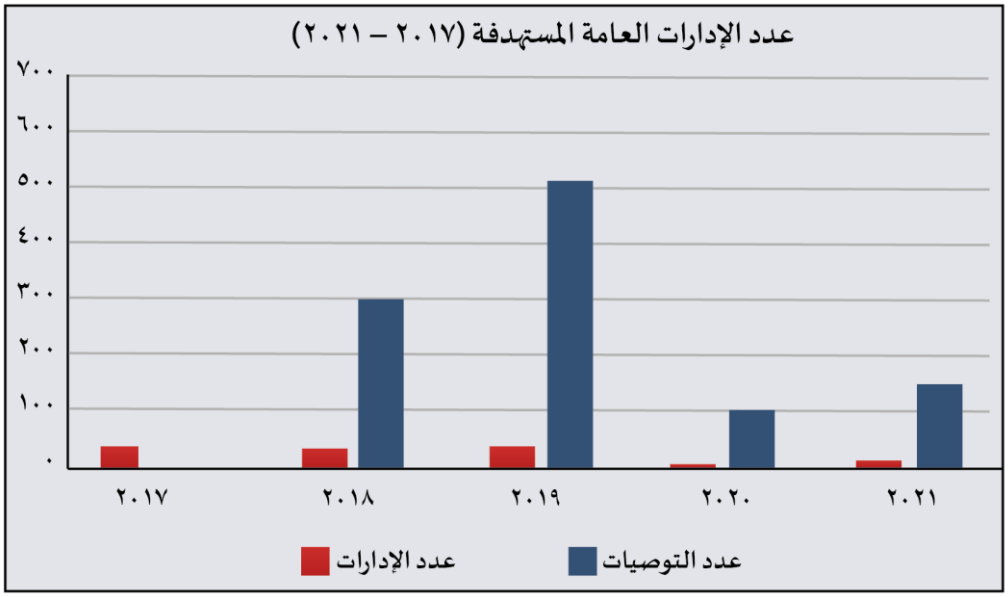

وباستعراض الجدول التالي والذي يمثل توزيع التوصيات الصادرة عن الهيئة خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) على معايير الهيئة الخمسة:

القطاعات	عدد الإدارات العامة المستهدفة	عدد التوصيات الصادرة	معايير النزاهة الوطنية					
			سيادة القانون	المساءلة والمحاسبة	الشفافية	العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص	الحاكميّة الرشيدة	بند عام
الوزارات	٢٠	٢٣٧	٤١	٦٢	١٨	٥١	٦٠	٥
الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة	٥٧	٣٦١	١٠٦	١٣٦	٨٦	١٣٠	١٦٦	٧
الجامعات	٨	١٣٦	٢٠	٢٦	١٩	٤٤	٢٥	٢
البلديات	٨	١٩٩	٢٧	٤٠	٣٦	٣٤	٦٢	٠
المستشفيات	٤	٦٣	١١	٧	٩	١٤	١٣	٩
المجموع	٩٧	١٢٦٦	٢٠٥	٢٧١	١٦٨	٢٧٣	٣٢٦	٢٣

نجد أن أعلى المعايير على المستوى العام الذي تمتثل له الإدارات العامة هو معيار (الشفافية)، أما أدنى المعايير امتثالًا له هو معيار (الحاكميّة الرشيدة)، وعلى نطاق توزيع المعايير على القطاعات نجد أنّ معيار (الشفافية) تمتثل له الوزارات امتثالًا عاليًا، أما معيار (المساءلة والمحاسبة) فهو الأدنى تطبيقًا وامتثالًا، أما المؤسسات والهيئات المستقلة فهي تعاني خرقاً لمعيار (الحاكميّة الرشيدة)، أما معيار (الشفافية) فهو الأعلى تطبيقًا لديها، وعلى مستوى الجامعات فإنها تواجه خللًا في تطبيق معيار (العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص)، أما معيار (الشفافية) فيعد الأعلى تطبيقًا، كما نجد في البلديات أن معيار (سيادة القانون) يحظى بالتطبيق الأعلى لديها أما معيار (الحاكميّة الرشيدة) فهو الأدنى بالتطبيق، وأخيرًا وليس آخرًا نرى أن المستشفيات تواجه مشكلة في معيار (العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص) أما معيار (المساءلة والمحاسبة) فينال الحظ الأوفر في التطبيق الأمر الذي يحتّم على الإدارات العامة الاستجابة لتوصيات الهيئة، إضافةً إلى أنه بات من مهامها أن تسعى لمعالجة الخلل لديها في تطبيق المعايير، وتضمين استراتيجياتها وخططها التنفيذية ما يضمن تطبيق هذه المعايير ومراعاتها في كافة إجراءاتها وقراراتها، والاستفادة منها لنمذجة عملها وإغلاق مداخل الفساد.

ب) قراءة عام ٢٠٢١:

استهدفت الهيئة في العام ٢٠٢١ عدد (١٠) إدارات عامة من خلال مصفوفة فحص الامتثال الذاتي لمعايير النزاهة الوطنية والتي تتضمن (١٢٠) بندًا على الإدارة العامة المستهدفة تقديم معززاتها بخصوص تطبيقها لهذه البنود حيث يتم تقييم هذه الوثائق وتحديد فيما إذا اعتبرت الإدارة ممتثلة أو غير ممتثلة،

أو ممتثلة بشكل جزئي لمعايير النزاهة الوطنية، وحيث تم تحليل ردود الإدارات في عام ٢٠٢١ على المصفوفة، وتقييم مدى امتثالها لمعايير النزاهة الوطنية، وإصدار التوصيات اللازمة بخصوص البنود ضعيفة التطبيق لديها بناءً عليها، وتجدر الإشارة إلى أن عدد التوصيات يتناسب عكسيًّا مع مدى الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية بحيث كلما زاد الامتثال العام للمعايير كلما قلّ عدد التوصيات الصادرة عن الهيئة بهذا الخصوص.

وهذه الإدارات تمثلت بالآتي: (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ووزارة الثقافة، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، وهيئة تنظيم الطيران المدني، والمركز الوطني للسكري والغدد الصماء والوراثة، والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، والمجلس الطبي الأردني، وجامعة مؤتة، والبنك المركزي الأردني)، وقد تم إصدار (١٨٢) توصية لها تهدف إلى التحسين والتطوير على بيئة العمل ورفع نسبة الالتزام بمعايير النزاهة الوطنية الخمسة، والمتمثلة بـ(سيادة القانون، والمساءلة والمحاسبة، والشفافية، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحاكميّة الرشيدة).

وبقراءة نتائج فحص الامتثال العام لعام ٢٠٢١ نجد أن البنك المركزي قد حقق أعلى نسبة امتثال لمعايير النزاهة الوطنية، تليه وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ثم هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، وهيئة تنظيم الطيران المدني، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، والتي تعد من الجهات ذات الالتزام الجيد لمعايير النزاهة الوطنية، أما المجلس الطبي الأردني فيعتبر الأدنى امتثالًا لمعايير النزاهة الوطنية، ونؤكد على أن هذه النتائج أتت قراءاتها من خلال عدد التوصيات الصادرة للجهة المستهدفة، فكلما انخفض عدد التوصيات كلما كان امتثال تلك الجهة أعلى بمعايير النزاهة الوطنية.

ومن خلال تحليل التوصيات الـ (١٨٢) الصادرة في عام ٢٠٢١، نجد أن الإدارات العشر المستهدفة قد اشتركت بعدد من التوصيات في كل معيار، كما لوحظ تكرار عددٍ من هذه التوصيات على مدار التقارير الثلاثة لحالة النزاهة، مما يؤكد على ضرورة اتخاذ اجراءات مباشرة بخصوص هذه التوصيات على مستوى الإدارة العامة الأردنية بقطاعاتها كافة، وهي:

أولاً: معيار سيادة القانون:

١. ما زالت الإدارات العامة تتراخى في عملية إصدار الأنظمة والتعليمات التابعة لقوانينها الرئيسة، إضافةً إلى أن العديد من تشريعاتها بحاجة إلى مراجعة وتطوير لمواكبة التطور المستمر وسدّ الثغرات التشريعية، فالتباطؤ في هذا الأمر يترك مجالًا للفساد في ظل الفراغ التشريعي.
٢. ضرورة العمل على تفعيل تطبيق نظام المشتريات الحكومية بشكلٍ عام، والمادة (٤) منه بشكلٍ خاص والمعنية بنشر الخطة السنوية للشراء على الموقع الإلكتروني للإدارة العامة لما له من أثر على منع هدر المال العام، حيث أنه سيصبح على كل إدارة وضع منهجيات واضحة لإدارة المخزون

ومتابعة أوجه الإنفاق كافة لتتمكن من تحديد حاجاتها السنوية من الشراء، إضافة إلى أن نشر هذه الخطط يفعّل الرقابة بهذا الخصوص ويضبط أوجه الإنفاق.

٣. ما زالت بعض الإدارات العامة غير ملتزمة بتشكيل اللجان المطلوب تشكيلها بموجب التشريعات كلجان التظلمات وبدل الاقتناء وغيرها بالرغم من إلزامية تشكيلها لضمان صحة القرار الإداري، الذي بدوره يترتب عليه قرار مالي مرتبط به.

ثانياً: معيار المساءلة والمحاسبة:

١. العمل على وضع منهجيات للإفصاح ومنع تعارض المصالح و اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الإفصاح، حيث لوحظ ربط هذه المنهجية في الإدارة العامة فقط بالإدارة العليا فيها سواءً (وزير، مدير عام، رئيس هيئة، رئيس ومجلس مفوضين، أمين عام، ... إلخ) بالرغم من أن مفهوم تعارض المصالح أوسع بكثير، ويشمل موظفي الإدارة العامة كافة من رأس الهرم إلى الموظف العادي بصرف النظر عن درجته وفئته.

٢. ضرورة وضع آليات للإبلاغ عن أفعال الفساد، والعمل على تشجيع الموظفين أو المراجعين على التبليغ عن أي ضغوطات يتم التعرّض لها وينجم عنها فعل فساد من خلال نشر وتعميم وتشجيع سياسة الإبلاغ، وتوفير أرقام داخل الإدارة نفسها لهذه الغاية تضمن التعامل بسرية مع البلاغات حماية للمبلغين، كما أن على الإدارات أيضًا كونها شريكًا استراتيجيًّا للهيئة العمل على نشر أرقام الهيئة في حال رغبة مقدم البلاغ اللجوء للهيئة باعتبارها الجهة المعنية بشكاوى الفساد.

٣. ما زلنا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة ومباشرة لتفعيل وحدات الرقابة الداخلية وتمكينها لأداء الدور المنوط بها كصمام أمان للإدارة بشكل صحيح وموافق للتشريعات، ومن هذه الإجراءات: تمكين موظفي الرقابة الداخلية من التدقيق والرقابة على الإجراءات المالية والإدارية والفنية، أيضًا وجوب حضورهم كمراقبين في اللجان الدائمة والمؤقتة والمشكلة وفقًا للتشريعات. كما على الإدارات العامة ربط موظفي الرقابة الداخلية بالأنظمة المحوسبة التي تسهل عليهم أعمال التدقيق والرقابة مثل (نظام مراقبة دوام الموظفين ونظام الأرشفة ...). وتزويدهم بكوادر مؤهلة ومدربة لهذه الغاية، وتفعيل ارتباط مدير وحدة الرقابة الداخلية برأس الهرم على أرض الواقع، وفي الوقت ذاته وجوب اتخاذ إجراءات واضحة بخصوص تقارير وحدة الرقابة الداخلية حتى تحقق أهداف وجودها.

٤. ما زالت الإدارة العامة تربط إشهار الذمة المالية فقط بنظام المشتريات الحكومية واللجان الصادرة بموجبه بالرغم من أن المادة (٣) من قانون الكسب غير المشروع حددت المعنيين بالإشهار.

٥. العمل على تفعيل مدونات السلوك من خلال تعميمها بشكل دوري، وعقد ورشات تدريبية وتوعية بخصوصها، إضافة إلى ربطها بالمكافآت والحوافز والعقوبات، كما أن بعض الإدارات العامة، ونظرًا لخصوصية عملها، فهي بحاجة إلى مدونات سلوك خاصة بها تراعي طبيعتها وحساسية عملها.

٦. ضرورة إشراك الموظفين بكل مسمياتهم الوظيفية عند وضع أو إعادة النظر بالأوصاف الوظيفية وأخذ التغذية الراجعة بهذا الخصوص، فالموظف هو اللبِنة الأساسية لأي إدارة عامة، وإشراكه في كل ما يتعلق به يعزّز ولاءه وانتماءه لها، كما أن إطلاع الموظفين على أوصافهم الوظيفية يعزّز مساءلتهم عن أي تهاون أو إهمال، كما يُمكّن الإدارة من تقدير الموظف الكفؤ.

٧. ما زالت الإدارة العامة تشهد سيرًا بطيئًا في عملية إغلاق استيضاحات ديوان المحاسبة، الأمر الذي يحتّم عليها وضع أفكار جديدة لمعالجة هذا الأمر مثل تشكيل لجان مشتركة خصوصًا، وأن التعامل التقليدي المرتبط بالمخاطبات الرسمية يعمل على إطالة أمد إغلاق هذه الاستيضاحات، بالرغم من أن بعضًا منها قد يعالج بسرعة وبمدد زمنية قصيرة جدًا من خلال اجتماع أو فريق يشكل لهذه الغاية.

ثالثاً: معيار الشفافية:

١. بالرغم من صدور قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في عام ٢٠٠٧، إلا أننا ما زلنا نشهد ضعفًا في تفعيل هذا القانون والتزام الإدارات العامة بتطبيق بنوده من حيث تصنيف المعلومات وفهرستها بالتنسيق مع دائرة المكتبة الوطنية، خصوصًا في ظل صدور البروتوكولات الثلاثة المتعلقة بمأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات والموافق عليها من قبل مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (٦٥٨) تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠، وإلزام الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية كافة بما ورد بهذه البروتوكولات بموجب ذات القرار.

٢. ضرورة تحديث وتطوير المواقع الإلكترونية ومتابعتها بشكل مستمر فهي النافذة الرئيسة لعمل الإدارة العامة وهي البوابة التي يلجأ لها أي شخص (مواطن/مستثمر) للحصول على المعلومات.

٣. ما زالت خطوات الإدارة العامة نحو "الأتمتة" تسير بتثاقل، ونحن نتحدث عن "الأتمتة" الداخلية الخاصة بالموظف و"الأتمتة" الخارجية الخاصة بمتلقي الخدمة والخدمات الرئيسة التي تقدمها الإدارة العامة، بالرغم من أن التطور التكنولوجي السريع يدعو إلى الإسراع في هذه الإجراءات لما لها من أثر كبير على سهولة إنهاء الإجراءات وسرعتها، والحصول على الخدمة، كما أن "الأتمتة" تخفف من الاحتكاك المباشر بين الموظف وطالب الخدمة، وبالتالي فإننا نغلق بابًا كبيرًا من أبواب الفساد، إضافةً إلى أن الإجراءات التقليدية تعمل على تسرب الاستثمارات إلى دول أخرى بالرغم من حاجتنا لها لإنعاش الاقتصاد.

٤. مازال الإعلام غائبًا عن ساحة الإدارات العامة، وبالرغم من أن وجود خطة إعلامية محكمة ينهض بعمل أي مؤسسة، ويلقي الضوء على ما تقوم به من جهود في أداء مهامها الأمر الذي له أيضاً بعدٌ مهمٌ في حصول هذه الإدارات على منح ودعم لمشاريعها إضافة إلى تنافسها على مستوى إقليمي ودولي في جوائز معدة في ذات اختصاصها مما يجعلها محطّ أنظار الدول الأخرى، وهذا كله يصب في مصلحة المملكة عالميًا، إلا أننا لا نعير هذا الموضوع الاهتمام اللازم بالرغم من إيماننا بأن السلطة الرابعة والانفتاح على العالم ذا صدى مهم ولا يمكن تفاديه.

رابعاً: معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص:

١. ضرورة وضع أسس ومعايير واضحة لإشغال الوظائف القيادية والإشرافية (مدير/ رئيس قسم)، فعدم وجود هذه الأسس والمعايير يفقد العديد من شاغلي هذه المراكز عنصري الجدارة والاستحقاق بحيث يصبح العامل الشخصي هو العامل الرئيس للاختيار، ونؤكد على أن نظام الخدمة المدنية قد رسم الإطار العام لتعبئة هذه الشواغر، أما كيفية المفاضلة بين المترشحين لها فيجب أن تتم من خلال أسس تضعها الإدارة وأوزان واضحة ومعلنة تضمن الغاية من المنافسة على هذه الشواغر وهي اختيار الأكفياء.

٢. ما زالت الإدارات العامة لا توفر خطة تدريبية واضحة مبنية على أسس سليمة تضمن تلبية حاجات الوظيفة التي يشغلها الموظف وتمكينه، وفي الوقت ذاته رفع كفاءته وفعاليته، خصوصًا لارتباط الدورات ونوعيتها بالموازنة المرصودة لهذه الغاية مما يحتّم على الإدارة العامة اللجوء إلى الدورات لغايات تلبية متطلبات الترفيعات، كما أن على الإدارة أيضًا وضع أسس مفاضلة للدورات التدريبية الداخلية والخارجية الأمر الذي يضمن حصول الموظف على تدريب أفضل بعدالة ومساواة، وبالتالي تمكينه وتأهيله لأداء عمله بمهارة.

٣. وضع أسس واضحة ومعلنة للمكافآت والحوافز سواءً المادية أو المعنوية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن وجود تعليمات صادرة بموجب نظام الخدمة المدنية لا يمنع وضع منهجيات وأسس للمكافآت والحوافز توضح اجراءات وأسباب منح المكافآت، بل على العكس هي تعمل على ضبط آليات صرف المكافآت بشكل تفصيلي ومعلن للموظفين كافة ، كما أن صرف هذه المكافآت يجب أن يتم بناءً على نماذج تقييم معدة لهذه الغاية، وما ينطبق على المكافآت المادية ينطبق على الحوافز المعنوية مثل كتب الشكر، إذ إن الأصل أن يرتبط هذا التحفيز بعمل ذي قيمة، أو جهد مضاعف يتم من خلاله تمييز الموظف عن غيره، أما تقديم كتب الشكر للجميع فهو يُضعف وقعه ويفقد أهميته.

٤. ضرورة العمل على منح الموظفين كافة فرصة الاشتراك في اللجان المشكلة وعدم حصرها بأشخاص معينين، وتدوير الموظفين ومراعاة التسلسل العمودي للهرم الإداري حتى يصار لنقل الخبرات.

٥. ضرورة وجود منهجيات لإدارة المخزون ومنهجيات لإدارة العلاقات مع الموردين وتقييمهم لأهمية هذه المنهجيات في الحفاظ على المال العام.

خامساً: معيار الحاكميّة الرشيدة:

تعاني بعض الإدارات العامة من عدم نضوج الفكر الاستراتيجي، فقد لوحظ وضع خطط استراتيجية وعدم متابعتها وتقيمها، كما أن العديد من المؤشرات ليست ذكية ولا يتم تحديد أسباب الانحراف وتصحيحها، كما أن عدم استقرار الخطط الاستراتيجية يعتبر سمةً للعديد من الإدارات.

١. بالرغم من أن خطط إدارة المخاطر تعتبر متطلبًا أساسيًّا لسير عمل الإدارة العامة بالشكل اللازم، إلا أنه مازال هناك خلط بين إدارة المخاطر، وإدارة الأزمات، وإدارة السلامة العامة، كما أنه في حال وضع الإدارة لخطة للمخاطر نجد أنها لا تتضمن المخاطر التي تُعدّ مدخلًا للفساد.

٢. إن الهدف من وضع المنهجيات هي ضبط إجراءات العمل، وحوكمة القرار الصادر عن الإدارة العامة، إلا أننا وجدنا العديد من المنهجيات دون تعميم أو نشر أو مراجعة، ودون تطبيق على أرض الواقع.

٣. ضعف تمكين الصف الثاني وعدم قدرته على استلام زمام الأمور عند الحاجة، الأمر الذي يرتبط بعدة أسباب منها: ضعف التدريب والتأهيل إضافة إلى ضعف إجراءات نقل المعرفة وتداولها واحتكارها من قبل بعض الموظفين، كما أن ضعف الاتصال والتواصل بين مستويات الإدارة يعتبر من الأسباب الرئيسة لضعف التمكين وعدم تفعيل منهجية وخطة الإحلال والتعاقب و/ أو عدم وجودها و/ أو عدم تطبيقها.

٤. ضرورة تعزيز بيئة العمل وخلق بيئة جاذبة منعًا لتسرب الكفاءات مثل صناديق الادخار، والتكافل، واللجان الاجتماعية والحوافز .... إلخ، وتشجيع الموظفين على الإبداع والابتكار في تقديم الأفكار والحلول لتطوير بيئة العمل وتجويد الخدمات.

٥. ضرورة ربط المنح بحاجة الإدارة، والتنسيق مع الجهة المعنية بهذا الخصوص، بحيث تكون المنحة موجهة إلى ما تحتاجه الإدارة العامة وليس لما تريده الجهة المانحة. كما أنه على الإدارة العامة وضع أسس لاختيار المشاريع التي يتم توجيه المنح لها.

٦. ضرورة إجراء قياس لرضا الموظفين ورضا متلقي الخدمة للوقوف على أهم نقاط الضعف، واتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوصها للنهوض بأداء الإدارة العامة نحو الأفضل.

عدد التوصيات الصادرة وتوزيعها على معايير النزاهة الوطنية لعام ٢٠٢١

#	الجهة	عدد التوصيات الاجمالي	معايير النزاهة الوطنية				
			سيادة القانون	المساءلة والمحاسبة	الشفافية	العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص	الحاكميّة الرشيدة
١	البنك المركزي	٥	٢	١	١	٠	١
٢	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٩	٣	٥	٠	٠	١
٣	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	١٣	٢	٣	٢	٢	٤
٤	هيئة تنظيم الطيران المدني	١٥	٢	٦	١	٢	٤

#	الجهة	عدد التوصيات الاجمالي	معايير النزاهة الوطنية				
			سيادة القانون	المساءلة والمحاسبة	الشفافية	العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص	الحاكميّة الرشيدة
٥	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	١٦	٢	٥	١	٤	٤
٦	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	١٦	٣	٥	٢	٢	٤
٧	جامعة مؤتة	٢١	٢	٧	٢	٤	٦
٨	المركز الوطني للسكري والغدد الصماء والوراثة	٢٥	٣	٥	٥	٧	٥
٩	وزارة الثقافة	٢٧	٢	٨	٣	٦	٨
١٠	المجلس الطبي الأردني	٣٥	٤	١٢	٤	٦	٩
	المجموع	١٨٢	٢٥	٥٧	٢١	٣٣	٤٦
	نسبة كل معيار من التوصيات الصادرة		٪١٤	٪٣١	٪١٢	٪١٨	٪٢٥

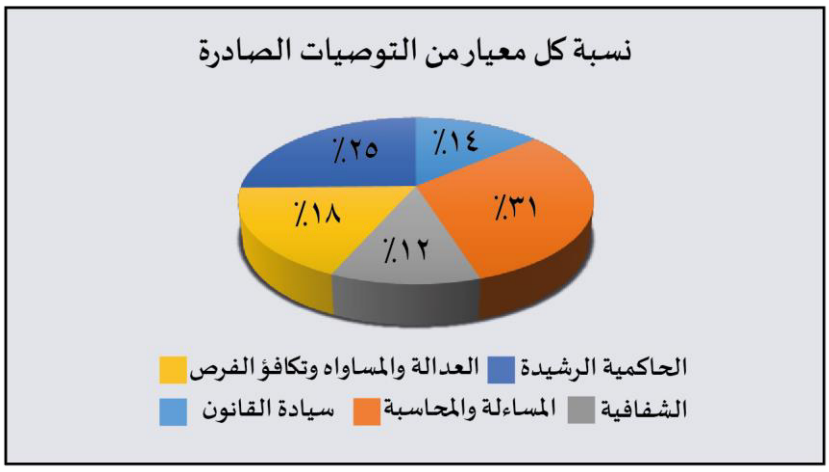

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين يظهر أن معيار المساءلة والمحاسبة يتصدر أعلى نسبة خرق للمعايير ب (٣١٪) نتيجة ارتفاع التوصيات الصادرة بخصوصه وعددها (٥٧)، يليه معيار الحاكميّة الرشيدة بنسبة (٢٥٪) وبواقع (٤٦) توصية، وتجدر الإشارة إلى أن هذين المعيارين قد تصدّرا أيضًا تقرير حالة النزاهة للعام ٢٠٢٠ الأمر الذي يؤكد ويرمي على عاتق الإدارة العامة العمل على معالجة التوصيات

الصـادرة لها والمتعلقة بهذين المعيارين، خصـوصـاً وأن معايير النزاهة الوطنية تعمل بانتظام ودقة يكمل بعضها بعضاً وأي خلل في أحداها سيعطل عمل باقية المعايير.

٢. متابعة توصيات الامتثال ونسبة استجابة الإدارة العامة لها:

بناءً على توصـيات الامتثال الصـادرة للإدارة العامة ومتابعتها، تعمل الإدارات العامة على تقديم الوثائق والمعززات الخاصة بها لإثبات أخذها هذه التوصيات على محمل الجد واستجابتها لها، وبناءً على ما يرد من وثائق ومعززات يتم دراسـة وتحليل هذه الوثائق وبيان مدى مواءمتها للتوصـيات، وهل تعتبر الإدارة مسـتجيبة لها أم لا، ومن ثم تحديد نسـب الاسـتجابة ومتابعتها، حيث يصـار إلى إعادة مخاطبة الإدارات العامة بنسـب اسـتجابتها بعد اعتمادها من قبل مجلس الهيئة وبالتوصـيات التـي لازالت قيد الإجراء وهكذا إلى حين إغلاقها.

وبناءً على الآلية المقرّة من قبل مجلس الهيئة، تم في عام ٢٠٢١ دراسة وتقييم وتحديد نسبة استجابة (٧٢) إدارة عامة لتوصيـات الامتثال والبالغة (١٠١٤) ألفًا وأربع عشرة توصية وكانت على النحو التالي:

تحديث تقرير حالة الاستجابة للتوصيات (٢٠١٩و ٢٠٢٠ و٢٠٢١)

أولًا: استجابة الوزارات

#	اسم الجهة	عدد التوصيات الكلي	نسبة الاستجابة للعام ٢٠١٩	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢٠	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢١
الوزارات الأعلى نسبة استجابة					
١.	وزارة التربية والتعليم	٦	٪٣٣,٣	٪٧١,٧	٪٩١,٧
٢.	وزارة الشباب	١٠	٪٣٣,٣٣	٪٦٤,٤	٪٩٠
٣.	وزارة الصحة	٢١	-	٪٨٤,٨	٪٨٧,١
٤.	وزارة الزراعة	١٣	٪١٨,١٨	٪٧٣,١	٪٨٤,٦
٥.	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	٣	-	٪٨٣,٣	٪٨٣,٣
٦.	وزارة البيئة	٢٥	-	٪٤٧,٦	٪٨٢
٧.	وزارة الأشغال العامة والإسكان	٥	-	٪٤٨	٪٨٠
٨.	وزارة النقل	١٦	-	٪٦١,٩	٪٧٥
٩.	وزارة العمل	٢٨	-	٪٣٨,٩	٪٦٧,١

#	اسم الجهة	عدد التوصيات الكلي	نسبة الاستجابة للعام ٢٠١٩	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢٠	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢١
١٠.	وزارة الداخلية	٥	-	٦٦٪	٦٦٪
١١.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	٥	٢٠٪	٥٦٪	٦٠٪
	الوزارات الأدنى استجابة				
١٢.	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	١٦	-	-	٣٢,٥٪
١٣.	وزارة الإدارة المحلية	١٠	-	٣٠٪	٢٥,٥٪
١٤.	وزارة السياحة والآثار	١١	-	٣٤,٥٪	١٦,٤٪

من خلال الجدول أعلاه نجد أن وزارة التربية والتعليم هي الوزارة الأعلى نسبة في الاستجابة للتوصيات حيث بلغت نسبتها (٩١,٧٪)، فيما تعتبر وزارة السياحة والآثار الوزارة الأدنى نسبة في الاستجابة للتوصيات حيث بلغت نسبتها (١٦,٤٪).

ثانيًا: استجابة قطاع التعليم/ الجامعات

#	اسم الجهة	عدد التوصيات الكلي	نسبة الاستجابة للعام ٢٠١٩	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢٠	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢١
	الجامعات الأعلى نسبة استجابة				
١.	جامعة اليرموك	١٧	-	٩٢,٩٪	٩٥,٩٪
٢.	جامعة العلوم والتكنولوجيا	١٢	-	٨٤,٢٪	٩٥,٨٪
٣.	الجامعة الأردنية	١٢	-	٦٥٪	٧٩٪
٤.	جامعة البلقاء التطبيقية	١٤	-	٧٨,٦٪	٧٨,٦٪
	الجامعات الأدنى نسبة استجابة				
٥.	جامعة آل البيت	٣٣	-	٥٤,٢٪	٥٩,١٪
٦.	الجامعة الألمانية الأردنية	١٧	-	٢٧,٦٪	٥١,٢٪

ونجد تصدر جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا نسب الاستجابة بواقع (٩٥,٩٪) و(٩٥,٨٪) على التوالي، فيما اعتبرت الجامعة الألمانية الأردنية هي الأقل استجابة بنسبة بلغت (٥١,٢٪).

ثالثًا: استجابة القطاع الصحي/ المستشفيات

#	اسم الجهة	عدد التوصيات الكلي	نسبة الاستجابة للعام ٢٠١٩	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢٠	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢١
المستشفيات الأعلى نسبة استجابة					
١.	مستشفى الجامعة الأردنية	١٥	-	٨٦,٦٪	٩٣,٣٪
٢.	مستشفى البشير	٢٣	-	٨٩,٦٪	٨٩,٦٪
٣.	مستشفى الملك المؤسس عبد الله الجامعي	١٦	-	٧٣,٧٥٪	٧٨,١٪
٤.	مستشفى الأمير حمزة	٩	-	٤٨,٩٪	٦٠٪

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مستشفى الجامعة الأردنية هو المستشفى الأعلى استجابة إذ بلغت نسبته (٩٣,٣٪).

رابعًا: قطاع البلديات

#	اسم الجهة	عدد التوصيات الكلي	نسبة الاستجابة للعام ٢٠١٩	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢٠	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢١
البلديات الأعلى نسبة استجابة					
١.	بلدية مأدبا الكبرى	١٩	٤٩٤,٧٪	٩٦,٣٪	٩٦,٣٪
٢.	بلدية السلط الكبرى	١٤	-	٧٩,٣٪	٨٥,٧٪
٣.	بلدية الكرك الكبرى	٢٩	-	٢٥٪	٦٠,٤٪
البلديات الأدنى نسبة استجابة					
٤.	بلدية الزرقاء الكبرى	٢٥	-	٦٢,٤٪	٥٤,٤٪
٥.	بلدية عجلون الكبرى	٣٣	-	٠٪	٤٤,٨٪
٦.	بلدية جرش الكبرى	٢٧	-	٣٤,٤٪	٣٠,٧٪
٧.	بلدية المفرق الكبرى	٢٣	-	١٧٪	٢٤٪
٨.	بلدية الرمثا الجديدة	٢٩	-	٠٪	٠٪

من خلال الجدول أعلاه نجد أن بلدية مأدبا الكبرى ما زالت تحتل المركز الأول ضـمن قطاع البلديات للعام الثاني على التوالي، وبنسـبة بلغت (٩٦,٣٪)، كما أن بلدية الرمثا الجديدة أيضًـا وللعام الثاني على التوالي تعتبر البلدية الأدنى نسبة استجابة بو اقع (٠٪).

خامسًا: الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة

#	اسم الجهة	عدد التوصيات الكلي	نسبة الاستجابة للعام ٢٠١٩	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢٠	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢١
الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة الأعلى نسبة استجابة					
١.	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	٨	-	٩٣,٧٪	١٠٠٪
٢.	سلطة المياه	٥	-	٨٦٪	١٠٠٪
٣.	ديوان الخدمة المدنية	٥	٢٠٪	٨٠٪	١٠٠٪
٤.	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	٢	-	٧٥٪	١٠٠٪
٥.	دائرة المكتبة الوطنية	٢٤	-	٨٣,٧٥٪	٩٥,٨٪
٦.	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٨	-	٨٥٪	٩٣,٧٥٪
٧.	دائرة الشؤون الفلسطينية	٧	-	٩٢,٩٪	٩٢,٩٪
٨.	المركز الوطني للبحوث الزراعية	٧	-	٩٠٪	٩٢,٨٥٪
٩.	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	١٢	-	٩١,٧٪	٩١,٧٪
١٠.	دائرة الأحوال المدنية والجوازات	١٨	-	٧٦,٧٪	٨٧,٨٪
١١.	المركز الوطني لتطوير المناهج	١٦	-	٥٨,١٪	٨٧,٥٪
١٢.	مؤسسة تنمية أموال الأيتام	٥	-	٨٦٪	٨٦٪
١٣.	هيئة الاستثمار	١٣	٣٠,٧٧٪	٧٦,٩٪	٨٤,٦٪
١٤.	صندوق الحج للادخار والاستثمار	٣	-	٨٣,٣٪	٨٣,٣٪
١٥.	أمانة عمان الكبرى	٩	-	٨١,١٪	٨٣,٣٪
١٦.	هيئة الطاقة الذرية	٦	-	٨٠٪	٨٣,٣٪
١٧.	صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	٨	-	٤٨,٧٥٪	٨٢٪
١٨.	المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس الأردنية	٨	-	٧٥٪	٨١,٢٥٪

#	اسم الجهة	عدد التوصيات الكلي	نسبة الاستجابة للعام ٢٠١٩	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢٠	نسبة الاستجابة للعام ٢٠٢١
.١٩	هيئة الأوراق المالية	٥	-	٪٨٠	٪٨٠
.٢٠	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	١٠	-	٪٧٨	٪٨٠
.٢١	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٨	-	-	٪٧٥,٥٦
.٢٢	المجلس التمريضي الأردني	٢٠	-	٪٥٧	٪٧٥
.٢٣	المؤسسة التعاونية الأردنية	١٧	-	٪٧٢,٩	٪٧٤,١
.٢٤	دائرة مراقبة الشركات	٢٤	-	٪٣٠,٤	٪٧٠,٨
.٢٥	صندوق الزكاة	٩	٪٢٢,٢١	٪٤٥,٥	٪٧٠
.٢٦	دائرة الإفتاء	٥	-	٪٥٨	٪٧٠
.٢٧	سلطة وادي الأردن	١٠	-	٪٣٢	٪٦٨
.٢٨	مؤسسة التدريب المهني	٣	٪٣٣,٣	٪٥٠	٪٦٦,٧
.٢٩	دائرة قاضي القضاة	٦	-	٪٦٦,٧	٪٦٦,٧
.٣٠	هيئة تنظيم الطيران المدني	١٥	-	-	٪٦٥,٣
.٣١	دائرة الأراضي والمساحة	١٥	٪١٤,٢٩	٪٥٤	٪٦٣,٣
.٣٢	دائرة الإحصاءات العامة	٢٢	-	٪٤٢,٣	٪٦١,٨
.٣٣	مركز إيداع الأوراق المالية	٢٧	-	٪٣٠	٪٦٠,٧
	الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة الأدنى نسبة استجابة				
.٣٤	هيئة تنظيم النقل البري	١٤	٪٠	٪٤٠	٪٥٦,٤
.٣٥	وكالة الأنباء الأردنية (بترا)	٥	-	٪٠	٪٥٢
.٣٦	صندوق التنمية والتشغيل	٣٦	-	-	٪٥٠,٨
.٣٧	المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء	٦	-	٪٥٠	٪٥٠
.٣٨	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	١٣	-	-	٪٤٩,٢
.٣٩	البنك المركزي	٥	-	-	٪٣٤
.٤٠	دائرة الآثار العامة	٢٤	-	-	٪٢٠,٨

باستعراض الجدول السابق نجد أن كلاً من: (المؤسسة الاستهلاكية المدنية، وسلطة المياه، وديوان الخدمة المدنية، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات) قد حازت جميعها على نسبة استجابة (١٠٠٪) وبهذا تعتبر الجهات الأعلى نسبة في الاستجابة على القطاعات والمؤسسات العامة كافة، فيما تعتبر المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء ووكالة الأنباء الأردنية (بترا) الأدنى استجابة بواقع (٥٠٪ و٥٢٪) فيما يتعلق بالجهات التي تقيم لأكثر من مرة، أما دائرة الآثار العامة فتعتبر الأدنى استجابة في الجهات التي تم تقييمها لأول مرة بنسبة (٢٠,٨٪).

ويظهر لنا من الجدول أدناه نسب الاستجابة الكلية للتوصيات:

عدد التوصيات الكلي لـ(٧٢) إدارة عامة	عدد التوصيات التي تم الاستجابة لها بنسبة ١٠٠٪	عدد التوصيات التي تم الاستجابة لها بنسبة (٥٠٪-٥٪)	عدد التوصيات التي لم يتم اتخاذ أي إجراء بخصوصها نسبة (٠٪)
١٠١٤	٤٧٠	٤٦٣	٨١
نسبة المئوية	٤٦,٣٥٪	٤٥,٦٦٪	٧,٩٪

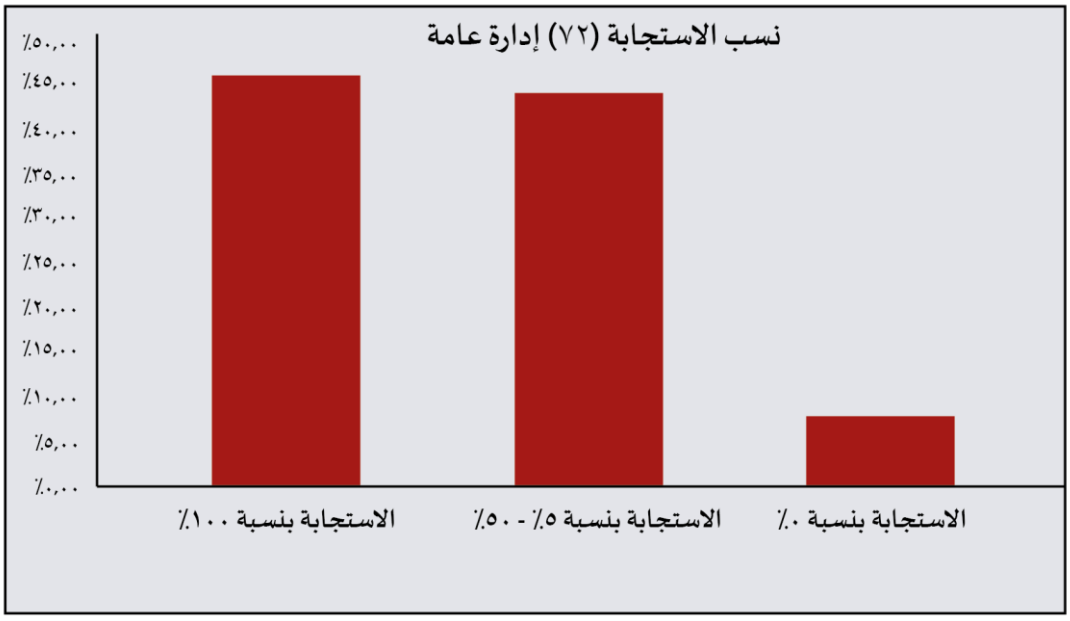

ثانياً: الامتثال الخاص

نصت المادة (٤/ل): تهدف الهيئة إلى ضمان الالتزام بمبادئ النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد من خلال:

التأكد من قيام مؤسسات الرقابة على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بوضع معايير الحوكمة الرشيدة وسلامة تطبيقها.

واســتنادًا للنص أعلاه، عملت الهيئة على متابعة (١٦) إدارة عامة معنية بالرقابة على القطاع الخاص على النحو التالي:

١. حوكمة الشركات:

#	النوع والاختصاص	الجهة الرقابية المعنية	التحضير للدليل	اعتماد الدليل	نشر الدليل وتعميمه	المتابعة والتقييم	تقارير دورية
١.	البنوك (تعليمات الحاكميّة المؤسسية للبنوك)	البنك المركزي	✓	✓	✓	✓	✓
٢.	شركات التأمين (تعليمات الحاكميّة المؤسسية لشركات التأمين)		✓	✓	✓	✓	-
٣.	الشركات المساهمة العامة المدرجة (تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة لسنة ٢٠١٧)	هيئة الأوراق المالية	✓	✓	✓	✓	✓
٤.	الشركات قواعد حوكمة الشركات الأردنية	دائرة مراقبة الشركات	✓	✓	✓	X	X
٥.	الشركات المملوكة بالكامل للشركة (الحكومة)	شركة إدارة الاستثمارات الحكومية	✓	-	-	-	-

ومن خلال الجدول السابق نُبين ما يلي:

١. على البنوك الأردنية وعددها (١٦) بنكًا أن تُضمّن في تقريرها السنوي مدى التزامها بتطبيق دليل الحاكميّة المؤسسية الخاص بها المتضمن تعليمات الحاكميّة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني، كما أن على البنوك الأجنبية العاملة في المملكة وعددها (٧) بنوك الالتزام بالتعليمات ذاتها بالقدر الذي ينطبق عليها.

٢. بلغ عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق النظامي ولغاية انتهاء مهلة تزويد الشركات بالتقارير السنوية (١٨٠) شركة، قامت هيئة الأوراق المالية بمتابعة تسلُّم تقارير الحوكمة لعام ٢٠٢٠ من هذه الشركات في موعد أقصاه ٢٠٢١/٣/١٣، حيث قامت (١٦٩) شركة بتزويدها بتقرير الحوكمة وبما نسبته (٩٣,٨٪) من إجمالي عدد الشركات.

٣. فيما يتعلق بالشركات التي لم تسلم تقرير الحوكمة وعددها (١١) شركة، فقد قُسّمت لمجموعتين:

- الأولى: الشركات التي لم تقم بتزويد هيئة الأوراق المالية بالتقرير السنوي وبالتالي لم تقم بتزويدها أيضا بتقرير الحوكمة فقد تمت مخالفة هذه الشركات.
- الثانية: هي شركة واحدة قامت بتزويد هيئة الأوراق المالية بالتقرير السنوي دون تقرير الحوكمة وقد تمت متابعة الأمر، إذ زودت لاحقًا وضمن المدة التي منحتها إياها الهيئة بتقرير الحوكمة وتم الاكتفاء بتوجيه كتاب توكيد لها.

٤. من خلال قيام هيئة الأوراق المالية بأعمال التدقيق والرقابة على جميع تقارير الحوكمة تبيّن أن هناك (٦٩) شركة لديها نقص في بعض البنود الواجب تضمينها، وتمت مخاطبتها بضرورة الالتزام مستقبلًا بتعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة لسنة ٢٠١٧ وتزويدها بتقرير الحوكمة شاملًا البنود الواجب تضمنها بالتقرير كافة.

٥. تعمل دائرة مراقبة الشركات حاليًا على وضع تعليمات جديدة تشمل الشركات المساهمة العامة غير الخاضعة لتعليمات الحوكمة الصادرة عن جهات رقابية أخرى (هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي).

٦. تعمل شركة إدارة الاستثمارات الحكومية على وضع مسودة دليل قواعد حوكمة الشركات المملوكة لها بالكامل، كما أنها تعمل على متابعة كافة ملاحظات ديوان المحاسبة بالتنسيق مع هذه الشركات لمعالجة نقاط الضعف في الرقابة أو الأداء، ويجري متابعة المتحقق من الأهداف في جميع الشركات ومتابعة تقرير المدقق الخارجي لجميع البيانات المالية، كما تم دراسة تقارير الممثلين في هذه الشركات، وقد وجدت الشركة من خلال النتائج الأولية أن أداء الشركات في عام ٢٠٢١ أفضل من عام ٢٠٢٠ ويتوقع أن يستمر التحسن في نتائج أعمال الشركات خلال عام٢٠٢٢.

٢. حوكمة الجمعيات التعاونية:

يعتبر قطاع الجمعيات التعاونية من القطاعات المهمة المسؤولة عنه رقابةً وحوكمةً المؤسسةُ التعاونية الأردنية، وفي إطار العمل المشترك بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والمؤسسة التعاونية الأردنية، في موضوع دليل حوكمة الجمعيات التعاونية، وبعد أن تم إصدار الدليل والاجتماع مع مديري التعاون، ورؤساء الجمعيات التعاونية الفاعلة في المملكة، تم عمل استبيان لقياس مدى امتثال الجمعيات التعاونية لمبادئ الحوكمة، وقد تم اختيار مجموعة من الجمعيات الفاعلة في عدد من محافظات المملكة وهي (محافظة العاصمة، ومحافظة مأدبا، ومحافظة الكرك، ومحافظة العقبة،

ومحافظة الزرقاء، ومحافظة جرش، ومحافظة عجلون، ومحافظة البلقاء)، ومن خلال تدقيق وتحليل الاستبانات المقدمة من المؤسسة التعاونية تم الخلوص إلى النتائج التالية:

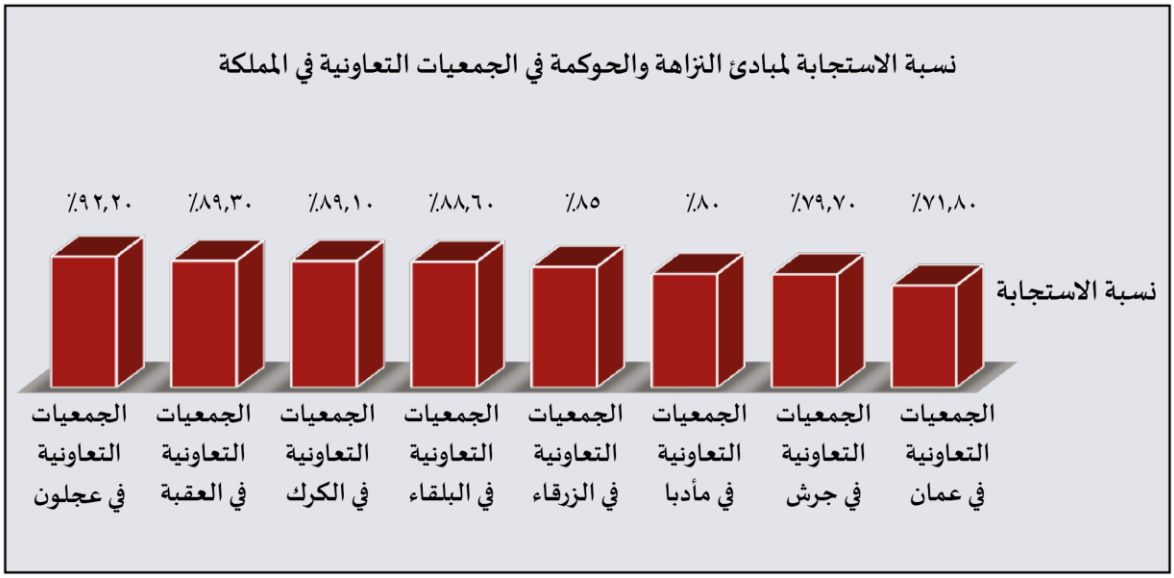

مما سبق نستنتج أن معدل تطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في دليل الحوكمة للجمعيات التعاونية، المستهدفة في الدراسة والتي تم تزويدنا بها من قبل المؤسسة التعاونية للعام ٢٠٢١ هو ٨٤,٤٪ ويُعتبر المعدل جيدًا جدًّا نظرًا لحداثة المفاهيم الواردة بالدليل بالنسبة لهذا النوع من الجمعيات.

وقد تصدرت الجمعيات التعاونية في عجلون نسب الامتثال وذلك بو اقع (٩٢,٢٪)، أما أقل نسبة امتثال فهي للجمعيات التعاونية في عمان بو اقع (٧١,٨٪).

أهم التوصيات:

١. عقد دورات وورش عمل للجمعيات التعاونية من خلال المؤسسة التعاونية وذلك لتعزيزوترسيخ دليل الحوكمة مدار البحث وآلية تعبئة النماذج المتعلقة بالتقييم.
٢. على المؤسسة التعاونية اختيار شريحة أوسع من الجمعيات، وذلك للتأكد من تطبيق دليل الحوكمة.
٣. مراعاة المؤشرات والأوزان التي تم الاتفاق عليها واعتمادها من قبل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والمؤسسة التعاونية.
٤. تعبئة التقييم من قبل مدير الجمعية أو مساعده بإشراف مندوب المؤسسة التعاونية في المحافظة، حتى تكون النتيجة أكثرو اقعية، وحتى يتم التأكد من ترسيخ مبادئ الحوكمة بالشكل الصحيح.

٣. حوكمة الجمعيات غير الهادفة للربح:

ينظم هذا النوع من الجمعيات المهمة عددًا وطبيعةً مجموعة من الجهات الرقابية التي عملت الهيئة على متابعتها للتأكد من قيامها بدورها المتعلق بحوكمة هذه الجمعيات، وقد تم التنسيق فيما بين الهيئة

وتسع جهات رقابية تمثلت بِـ (وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة الصحة، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الثقافة، ووزارة البيئة، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة الزراعة، ووزارة الداخلية، ووزارة التنمية الاجتماعية) لغايات وضع واعتماد أدلة حوكمة ونشرها وتعميمها على هذه الجمعيات ومن ثم المتابعة والتقييم وإصدار تقارير دورية تتعلق بمدى امتثال هذه الجمعيات لمبادئ الحوكمة كالتالي:

#	الدليل	الجهة الرقابية المعنية	التحضير للدليل	اعتماد الدليل	نشر الدليل وتعميمه	المتابعة والتقييم	تقارير دورية
١.	دليل حوكمة الجمعيات والمراكز الإسلامية	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	✓	✓	✓	-	-
٢.	دليل حوكمة الجمعيات الصحية	وزارة الصحة	✓	✓	✓	-	-
٣.	دليل حوكمة الجمعيات السياحية	وزارة السياحة والآثار	✓	-	-	-	-
٤.	دليل حوكمة الجمعيات الثقافية	وزارة الثقافة	✓	✓	✓	-	-
٥.	دليل حوكمة الجمعيات البيئية	وزارة البيئة	✓	✓	✓	-	-
٦.	دليل حوكمة الجمعيات الزراعية	وزارة الزراعة	✓	✓	-	-	-
٧.	دليل حوكمة الجمعيات	وزارة الداخلية	✓	✓	✓	-	-
٨.		وزارة التنمية الاجتماعية					
٩.		وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية					

ونجد من خلال الجدول أعلاه أن (٧) جهات رقابية من أصل (٩) قد اعتمدت ونشرت أدلتها، وتعمل على التحضير للمراحل اللاحقة المتعلقة بالمتابعة والتقييم وإصدار التقارير الدورية بخصوص مدى التزام هذه الجمعيات بأدلة الحوكمة والمبادئ التي تنظمها.

٤. حوكمة المدارس والجامعات الخاصة:

قامت الهيئة في إطار عملها الوقائي باستهداف قطاع المدارس والجامعات الخاصة بمبادئ الحوكمة، حيث عملت على التنسيق والمتابعة مع الجهات الرقابية (هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها ووزارة التربية والتعليم) لغايات التأكد من حوكمة هذا القطاع المهم والحيوي الذي لا يمكن إغفاله.

وفي هذا السياق نجد أن:

١. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها عملت على وضع دليل حوكمة الجامعات الخاصة ٢٠٢١ الذي يمثل بوصلة لهذه الجامعات لمساعدتها لضمان الجودة في جميع أعمالها، حتى تتمكن من أداء مهامها الأكاديمية والبحثية ضمن خارطة طريق واضحة تتفق وما هو متبع في مؤسسات التعليم عالميًّا و إقليميًّا، وقد باشرت هيئة الاعتماد تقييم عدد من هذه الجامعات.
٢. عملت وزارة التربية والتعليم على وضع مسودة لدليل حوكمة المدارس الخاصة ويجري العمل حاليًّا على مراجعته لغايات اعتماده حسب الأصول، ومن ثم إعداد مادة تدريبية على الدليل واستكمال الاجراءات بخصوص تفعيله.

وستركز الهيئة جهودها على كل مهمة أو فكرة تساهم في تعزيز الإجراءات الوقائية التي تهدف بشكل رئيس لمنع وقوع الفساد، وإلى نمذجة عمل القطاعين العام والخاص، لما له من آثار بنّاءة على حفظ موارد الدولة واستثمارها بالشكل الصحيح والسليم الذي يخدم وطننا و أبناءه.

وحدة حماية الشهود والمبلّغين:

وفقًا لأحكام قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، ونظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد و أقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم وتعديلاته رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤، وفّر المشرّع المظلة القانونية التي تقوم على حماية المبلغين والشهود من حيث الشروط والاجراءات والبّت في طلبات توفير الحماية الوظيفية و/أو الجسدية للشهود والمبلغين، كونهم المصدر الأساسي للمعلومات الواردة للهيئة، حيث تقوم الوحدة بتوفير الحماية اللازمة وفق أحكام التشريعات الناظمة حال التقدم بطلب الحماية نتيجة التعرض للانتقام، أو الترهيب المحتمل، أو الضغوطات، أو الإساءات التي من شأنها المساس بالمركز القانوني والمصالح والمكتسبات للأشخاص المشمولين بالنظام.

يعتبر المبلغون والشهود المصدر الأساسيَّ للمعلومات الواردة للهيئة، وقد يتعرض هؤلاء في بعض الأحيان إلى الانتقام أو الترهيب المحتمل أو الضغوطات أو الإساءات التي من شأنها المساس بمركزهم القانوني وبمصالحهم ومكتسباتهم، من هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء وحدة مختصة تحت اسم "وحدة حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء" تتولى توفير الحماية لهم ولأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم وفقاً لأحكام القانون في القضايا المتعلقة بأفعال الفساد.

تستند الوحدة في عملها إلى أحكام المواد (٢٤-٢٧) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، ونظام حماية المبلغين والشهود رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤ هما الأساس القانوني الذي تقوم عليه حماية المبلغين والشهود من حيث الشروط والإجراءات والبت في طلبات توفير الحماية الوظيفية أو الجسدية، وتُعتبر الأردن من الدول السبّاقة على مستوى المنطقة والعالم العربي بتبنّي منظومة لحماية الشهود والمبلغين بسند قانوني، بل إن المشرّع فرض عقوبة تتراوح بين الحبس لمدة سنة وقد تصل إلى سنتين مع غرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار لكل من يعتدي على من يتم حمايتهم وفقا لأحكام التشريعات الناظمة.

البيانات الإحصائية الخاصة بوحدة حماية الشهود والمبلغين

مدور سابق	طلبات الحماية الواردة ٢٠٢١	المجموع	الطلبات المفصولة خلال عام ٢٠٢١ (٤١)		قيد الإجراء
			منح الحماية	حفظ	
٢	٤٤	٤٦	١٤	٢٧	٥

وحدة شؤون الاستثمار:

إن محاربة الفساد في ظل وجود منظومة للنزاهة الوطنية تعتبر ركنًا أساسيًّا لسلامة الأنشطة الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية جاذبة تحمي المستثمرين من سائر أشكال الابتزاز واستغلال النفوذ وتعقيد الإجراءات، ولأن محاربة الفساد تتطلب المشاركة بالعمل، فقد استحدثت الهيئة وحدة شؤون الاستثمار منتصف عام ٢٠٢٠ لتُعنى بشؤون الاستثمار، وتساهم في خلق بيئة استثمارية نزيهة، وتعمل على طمأنة المستثمرين الأردنيين والأجانب بوجود منظومة للنزاهة الوطنية تحمي مصالحهم، فالهيئة تتولى دور الضامن للالتزام بمعايير النزاهة الوطنية.

تتابع هذه الوحدة جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار للتأكد من عدم وجود أي عراقيل أو تعقيدات أمام المستثمرين والتي تنتج عن ممارسات وسلوكيات سلبية قد تصدر من بعض موظفي الإدارة العامة والقطاع الخاص دون سند تشريعي واضح، ورصد سائر أشكال الابتزاز والترهيب، واستغلال

النفوذ والتحقق منها ومعالجتها، وتحديد مخاطر الفساد وتقييمها في قطاع الاستثمار للمساهمة في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة على مستوى المملكة.

تعاملت الوحدة مع (١٤٩) ملفًّا وموضوعًا، حيث تم تصويب (١٢) منها وحفظ (١٦) بعد دراستها والتثبت من عدم أحقيتها أو عدم صحتها، كما تم إحالة (١٨) منها إلى مديريات في الهيئة لاستكمال الإجراءات حسب الأصول وفقًا للاختصاص، كما تعاملت الوحدة مع (٢٤) قضية انطوت على استرداد وتصويب ضريبي.

البيانات الإحصائية الخاصة بوحدة شؤون الاستثمار

مدور سابق	الوارد ٢٠٢١	المجموع	المفصول خلال عام ٢٠٢١ (٧١)				قيد الإجراء
			حفظ	مُحال إلى مديريات أخرى	تصويب وحل شكاوى المستثمرين	استرداد وتصويب ضريبي	
٢٤	١٤٩	١٧٣	١٦	١٨	١٢	٢٤	١٠٣(*)

كما ساهمت الوحدة في تنفيذ (١٤) عملية استرداد مالي بمبلغ إجمالي (٥,٦١٠,٩٥٥) خمسة ملايين وستمئة وعشرة آلاف وتسعمئة وخمسة وخمسين دينارًا وحسب الجدول التالي:

#	المبلغ بالدينار	الملاحظات
١	٩٣,١٤٥	استرداد في حساب أمانات الهيئة
٢	٥,٥١٧,٨١٠	التحصيل من خلال دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
المجموع	٥,٦١٠,٩٥٥ دينار	

الوحدة الفنية:

الوحدة الفنية من الوحدات التنظيمية المتخصصة التي تم استحداثها في الهيئة انطلاقًا من حاجة مؤدّاها أن هنالك ملفات تحقيقية استدعت وجود خبرات فنية متخصصة لتحليلها وتقديم الاستشارات الفنية والتقارير المتخصصة بها، وذلك للوقوف على ماهيّة المخالفات المرتكبة وتحديد المتسببين بها، والوقوف على التشريعات الناظمة التي تمّت مخالفتها، وحجم المبالغ التي أُهدرت أو تكبّدتها الخزينة دون وجه حق وكان من شأنها المساس بالمال العام.

(*) منها (٨٦) ملفًا تحقيقيًا تم إحالتها إلى اللجنة المشتركة مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

وقد عمدت الوحدة الفنية في سبيل إنجاز مهامها على أتمّ وجه إلى الاستعانة بالخبراء الخارجيين، وذلك في التخصصات الفنية المتخصصة التي لا تتوافر لدى الكادر الفني في الهيئة، وهو الأمر الذي تم اللجوء إليه على سبيل المثال في المجال الهندسي بسائر تخصصاته، وفي مجال التعدين، وفي مجال الطاقة، وفي مجال التدقيق المحاسبي، وفي مجال خبرة الخطوط.

وقد قامت الوحدة في سبيل تحقيق مهامها المنوطة بها بإنجاز التقارير الفنية المتخصصة المكلفة بها وعلى النحو التالي:

البيانات الإحصائية الخاصة بالوحدة الفنية

١.	مدور سابق	٣٠
٢.	عدد الملفات الواردة	١٥٣
٣.	المجموع	١٨٣
٤.	عدد الملفات المنجزة	١٤٦
٥.	قيد الإجراء	٣٧

القيمة المضافة لاستحداث الوحدة الفنية والتقارير الصادرة عنها:

أولًا: وضع تلك التقارير الفنية المتخصصة لدى الجهات المعنية بعملية إنفاذ القانون في الهيئة لكي يتم الاستناد إليها في اتخاذ الإجراءات التحقيقية اللازمة مع المعنيين، كون هذه التقارير قد عمدت إلى تبيان الوقائع التي أحاطت بالمواضيع المشكو منها والمخالفات المرتكبة بصددها والتشريعات التي تمت مخالفتها، والمتسببين بها، والأثر المالي المترتب عليها.

ثانيًا: من خلال نتاج أعمال الخبرة الفنية المتخصصة في الوحدة الفنية، فقد كان من شأن هذا الأمر أن ساعد الهيئة في عملها من خلال الوقوف على حجم المبالغ التي أهدرت أو تكبّدتها الخزينة دون وجه حق، وذلك ليتم اللجوء إلى الوسائل والسبل المثلى -ما أمكن ذلك- لاستردادها من قبل المعنيين.

ثالثًا: من خلال نتاج أعمال الخبرة الفنية المتخصصة في الوحدة الفنية، فإنه يتم اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات المعنية لتصويب المخالفات المرتكبة في حال كان الأمر في مرحلة قابلة للتصويب، وإعادة الحال إلى ما كانت عليه انطلاقًا من حرص الهيئة على الحفاظ على المال العام وعدم المساس به، علمًا بأن مساهمة الوحدة في تصويب المخالفات المرتكبة - ما أمكن ذلك - لا يتعارض مع استكمال السير بالإجراءات التحقيقية أصوليًّا.

رابعًا: من خلال أعمال الخبرة الفنية المتخصصة، يتم أيضًا الوقوف على التشريعات الناظمة والمرعية التي تمت مخالفتها، ومعرفة فيما إذا كان الأمر بحاجة إلى مزيدٍ من الإحكام وفرض الأسس وسدّ

الثغرات، وهنا تعمد الوحدة الفنية إلى تقديم المقترحات اللازمة في هذا الخصوص كي يتم تقديمها إلى المرجع المختص من أجل أخذها بعين الاعتبار والعمل بها لسدّ منافذ الفساد وتطويقه.

وحدة ضبّاط الارتباط:

وحدة ضبّاط الارتباط من الوحدات الفنية المتخصصة التي تم إنشاؤها لغايات التحقق من مدى التزام جهات الإدارة العامة بمعايير النزاهة الوطنية والتشريعات الناظمة للعمل من خلال تعيين مجموعة من موظفي الهيئة بمختلف مستوياتهم الوظيفية لدى الإدارة العامة، بالإضافة إلى متابعة التظلمات من قراراتها والتأكد من أن تلك الجهات تقدم الخدمة بجودة عالية وبشفافية وعدالة، ورصد أي تجاوزات على المال العام. وتعتبر تجربة الهيئة بتسمية عدد من موظفيها كضبّاط ارتباط في عدد من الوزارات والدوائر الحكومية تجربة حديثة نسبيًّا إلا أنها حققت نتائج مريحة وفقًا لما يلي:

أولًا: ساهم وجود ممثلي الهيئة لدى بعض جهات الإدارة العامة في سرعة الوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات لدى الإدارة العامة وسرعة تزويد الهيئة بها.

ثانيًا: ساهم حضور ممثلي الهيئة لدى بعض جهات الإدارة العامة أعمال اللجان مثل لجان الشراء/العطاءات بتحقيق الردع وحماية المال العام، وسهّل رصد المخالفات والشبهات التي تُعثّر أعمال بعض اللجان.

ثالثًا: المواكبة الفنية لأعمال الإدارة وطبيعة أدائها.

رابعًا: التأكد من مدى التزام الإدارة العامة بالتشريعات الناظمة للعمل والامتثال لمعايير النزاهة الوطنية.

خامسًا: اتخاذ إجراءات وقائية وتصويبية تشمل التعديل على الإجراءات ومعالجة الثغرات إن وجدت.

سادسًا: القيام بحملات تدقيق تضمن فرض سيادة القانون في الإدارة العامة.

سابعًا: تلقي الإخبارات والشكاوى وإحالتها إلى الهيئة لمعالجتها.

أما الجهات التي تم تسمية ممثلي الهيئة لديها فهي (وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ووزارة العمل، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وأمانة عمان الكبرى، ووزارة المياه والري، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة الشباب، ووزارة البيئة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية، ودائرة مراقبة الشركات، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ودائرة الجمارك الأردنية، ودائرة الأراضي والمساحة، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، ووزارة النقل، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية).

البيانات الإحصائية الخاصة بوحدة ضبّاط الارتباط

الأعمال الرئيسة						
ما تم رصده من جلسات اللجان	ما تم رصده من الزيارات الميدانية	ما تم رصده من الاجتماعات	ما تم الرد عليه من الاستعلامات المرسلة	الإجراءات الوقائية	عدد الإخبارات	المجموع
٥٦	٦٤	٤١	٣٤٥	٢٥٧	٥٠٢	١٢٦٥

الأعمال الثانوية				
جلسات اللجان	الزيارات الميدانية	الاجتماعات	الأعمال اليومية	المجموع
١٢٠٣	٣٢٠	٦٢٦	٨٥٣	٣٠٠٢

حملات فرض سيادة القانون وتطبيق معايير النزاهة الوطنية المنفذة من قبل الوحدة:

١. حملة التدقيق على إشهارات الذمم المالية: تم بموجب هذه الحملة فحص الإدارات من حيث التزامها بمتابعة إشهار ذمة الموظفين المكلفين لديها حيث تبين ما يلي:

- لا يوجد لدى غالبية جهات الإدارة العامة وحدة إدارية مكلفة بمتابعة إشهار الذمة المالية للمكلفين لديها وتحديثه وضمان تقديمه.
- بعض جهات الإدارة العامة لم تحصر أسماء الموظفين المكلفين بإشهار الذمة المالية.
- بعض جهات الإدارة العامة تكتفي بالتدقيق على إشهارات الذمة في المراكز.
- وبالنتيجة خاطب مجلس الهيئة رئاسة الوزراء بجملة من التوصيات الهدف منها معالجة الثغرات التي تبينت بخصوص إشهار الذمم المالية للمكلفين.

٢. حملة مندوبي الأجهزة الرقابية وجهات الرقابة القطاعية: تم فحص المدد الزمنية لاستمرار مندوبي الأجهزة الرقابية في الوزارات والدوائر، وتبيّن استمرار البعض منهم لمدد طويلة تصل إلى (١٧) سنة، الأمر الذي يُفقد العمل الرقابي زخمه؛ وبالتالي تنتهي الغاية من وجوده، وفي هذه الشأن أصدر مجلس الهيئة قرارًا بمخاطبة رئاسة الوزراء للتعميم على مختلف جهات الرقابة العامة والقطاعية بضرورة مراعاة التدوير خلال مدة زمنية معقولة لا تتجاوز عامين.

٣. حملة اللجان الدائمة والفنية المشكلة في مختلف الوزارات والدوائر: حيث تم رصد عدة ممارسات تخالف معايير النزاهة الوطنية ولا تسهم في عملية نقل المعرفة، وذلك بعدم العمل على تأهيل الصف الثاني من الموظفين من خلال احتكار بعض الأشخاص لأعمال هذه اللجان وبالتالي تنفُّعهم ماديًّا من جانب آخر، وقد أصدر مجلس الهيئة قراره القاضي بمخاطبة مجلس الخدمة المدنية بضرورة وضع

محددات ضمن معايير تضمن التمثيل العامودي الإداري والأفقي والقطاعي وعدم تكرار إشراك الموظفين أنفسهم عند تشكيل اللجان.

كما قامت الوحدة بالتعاون مع المعنيين في الهيئة بعقد (١٣) محاضرة توعية للإدارة العليا والإشرافية والقيادية وللموظفين في المستوى التنفيذي والموظف الجديد استهدفت جهات الإدارة العامة التالية: (وزارة المياه والري، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة البيئة، وأمانة عمان الكبرى، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم/ مديرية تربية عمان الرابعة، ومديرية الأمن العام).

مديرية التعاون الدولي والعلاقات:

تتولى مديرية التعاون الدولي والعلاقات مهمة التواصل مع الجهات الدولية والنظيرة فيما يخص تنفيذ الهيئة لالتزاماتها الدولية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمتعلقة بتطبيق المعايير الدولية في ترسيخ مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد وبما يضمن انسجام المعايير الوطنية المعتمدة معها.

أولًا: التعاون الدولي:

تعمل الهيئة على إدامة العلاقة والتواصل مع النظراء والجهات الفنية والأكاديمية ذات العلاقة من خلال برامج تبادل الخبرات التخصصية والفنية، والحصول على التدريب اللازم الذي يُمكّن العاملين في الهيئة من الاستفادة من مجالات وسبل مكافحة الفساد ومنها:

الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد:

صادقت المملكة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٤، حيث تقوم بتطبيق الالتزامات المنبثقة عن هذه الاتفاقية وفقًا للمعايير التي يتبناها المجتمع الدولي من خلال:

- قيام الهيئة بتوضيح الإطار القانوني المتعلق باسترداد الموجودات الناجمة عن جرائم الفساد وفقًا للتشريعات الوطنية ذات العلاقة بالتعاون مع (وزارة العدل ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، وذلك في إطار استعراض ومراجعة تنفيذ المملكة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمقدم من قبل الجهة المُستَعرِضة (كل من جمهوريتي تركمنستان ولبنان).
- شارك فريق الهيئة الحكومي بمراجعة الإجراءات والمعايير التي تعتمدها دولة سنغافورة والمتعلقة بالتدابير الوقائية، حيث راجع الفريق المختص إجابات الدولة المُستعرَضة (سنغافورة) بالشراكة مع المملكة المغربية.

مذكرات التفاهم:

استكمالًا للبعد الدولي، أبرمت الهيئة مذكرتي تفاهم لتعزيز التعاون المشترك في مكافحة الفساد والوقاية منه، وتبادل الخبرات والتدريب في مجالات مكافحة الفساد ومنع انتشاره باعتباره من الجرائم العابرة للحدود:

- توقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩، حيث كان من نتائج هذه الشراكة دعم الهيئة بتجهيز غرف تدريبية تحتوي على أجهزة حديثة.
- تجديد مذكرة التفاهم المبرمة بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وهيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٨.

مشروع التوأمة:

لغايات دعم الجهود المؤسسية الوطنية في المملكة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ورفع مستوى أداء الهيئة وتمكينها من تنفيذ مهامها بفاعلية، فقد شرعت الهيئة في آذار/٢٠٢١ بتنفيذ مشروع توأمة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمفوضية الأوروبية في الأردن (EUD) مدته (٢١) شهرًا، حيث وقع الاختيار على جمهوريتَي ليتوانيا والنمسا لتنفيذ هذا المشروع الذي بلغت موازنته (١,٥ مليون يورو)، حيث يهدف هذا المشروع إلى دعم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية في مجالات النزاهة والوقاية من الفساد.

ويأتي هذا المشروع الذي تم وضعه بناءً على تقييم شامل للاحتياجات التدريبة لموظفي الهيئة ولتنفيذ برامج الخطة الاستراتيجية، حيث تم إنجاز (٢١) مهمة رئيسة منذ بدء المشروع كان أبرزها (تطوير دليل تشغيلي لتقييم وإدارة مخاطر الفساد وتنفيذها في قطاعي الجمارك والصحة، ودليل لإعادة تطوير مهام العمل وتدفقاته والوصف الوظيفي لضمان فعالية إدارة المخاطر، وكذلك تم اعتماد دراسة لتقييم فعالية معايير النزاهة في الإدارات والمؤسسات الحكومية).

ويرتكز مشروع التوأمة على مكونين :

المكون الأول: تطوير ومراجعة معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام لضمان تنفيذ هذه المعايير والامتثال لها وتفعيلها مع المؤسسات ذات الصلة، حيث تم تنفيذ (٩) مهام خلال عام ٢٠٢١، وزيارة دراسية واحدة إلى دولة ليتوانيا اطلع فيها المشاركون على الممارسات الفضلى فيما يتعلق بتطبيق معايير النزاهة الوطنية.

المكون الثاني: تعزيز قدرات الإدارات المتخصصة في الهيئة لتقييم مخاطر الفساد في قطاعات مختارة، تم تنفيذ (١٢) مهمة ضمن خطة العمل المعتمدة.

عضوية الشبكة الدولية لسلطات إنفاذ القانون في مجالات مكافحة الفساد (GLOBE):

تعتبر المملكة، ممثلةً بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، إحدى الدول الأعضاء التي ساهمت في إنشاء الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد والوقاية منه والتي أنشئت بمبادرة وتمويل من المملكة العربية السعودية، وفي إطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن المعروف أن هذه المبادرة تهدف إلى إيجاد منصة عالمية لتسهيل تبادل المعلومات بين السلطات التي تمثل أطراف الشبكة فيما يخص جرائم الفساد العابرة للحدود.

إحصائيات تتضمن مشاركات الهيئة الدولية

ثانياً: التعاون المحلي:

تتولى مديرية التعاون الدولي والعلاقات تنسيق وتنظيم وإدارة وتوثيق النشاطات والاجتماعات والفعاليات كافة التي تنظمها الهيئة، إضافة إلى إدارة التحضيرات والتنسيق للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد من كل عام والتواصل مع الجهات المشاركة كافة، كما قامت المديرية بمتابعة سير إعداد مذكرات التفاهم المحلية التي تم توقيعها ما بين الهيئة والجهات الشريكة الأخرى خلال عام ٢٠٢١ وعلى النحو التالي:

وقد قامت المديرية بالإشراف على تنسيق وإدارة (١٠٧) من اللقاءات والاجتماعات، و(٨) ورش عمل تدريبية، و(٤) مؤتمرات وندوات، بالإضافة إلى إدارة الترتيبات والتحضيرات الخاصة بـ (٢١) نشاطًا وفعالية متنوّعة.

أبرز الأنشطة والفعاليات المحلية والدولية خلال عام ٢٠٢١

ت	البيان
١.	جلالة الملك يتسلّم تقرير " النزاهة " لعام ٢٠٢٠.
٢.	رئيس مجلس الوزراء يتسلّم تقرير " النزاهة " لعام ٢٠٢٠
٣.	رئيس مجلس الأعيان يتسلّم تقرير " النزاهة " لعام ٢٠٢٠.
٤.	رئيس مجلس النواب يتسلّم تقرير " النزاهة " لعام ٢٠٢٠.
٥.	تعاون أردني لتو اني نمساوي لتقييم وإدارة مخاطر الفساد.
٦.	تعاون أردني فلسطيني في مكافحة الفساد.
٧.	اليوم الدولي لمكافحة الفساد تحت شعار "بكفي خلص..الفساد مش ثقافتنا".
٨.	مذكرة تفاهم بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٩.	المشاركة بورشة عمل نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هامش مؤتمر دول الأطراف/شرم الشيخ.
١٠.	رئيس مجلس الهيئة يلتقي رئيس الرقابة الإدارية المصري ويوقعان مذكرة تفاهم وتعاون ثنائي.
١١.	"النزاهة "و"الاتحاد الأوروبي "يقيّمان إنجازات مشروع التوأمة.
١٢.	" النزاهة " تنظم جلسة عصف ذهني مع عمداء شؤون الطلبة في جامعات أردنية.

جلالة الملك يتسلّم تقرير " النزاهة "
لعام ٢٠٢٠

رئيس مجلس الوزراء يتسلّم تقرير " النزاهة "
لعام ٢٠٢٠

رئيس مجلس الأعيان يتسلّم تقرير " النزاهة "
لعام ٢٠٢٠

رئيس مجلس النواب يتسلّم تقرير " النزاهة "
لعام ٢٠٢٠

تعاون أردني لتو اني نمساوي لتقييم وإدارة مخاطر الفساد

تعاون أردني فلسطيني في مكافحة الفساد

اليوم الدولي لمكافحة الفساد تحت شعار"بكفي خلص..الفساد مش ثقافتنا"

مذكرة تفاهم بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشاركة بورشة عمل نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هامش مؤتمر دول الأطراف/ شرم الشيخ

رئيس مجلس الهيئة يلتقي رئيس الرقابة الإدارية المصري ويوقعان مذكرة تفاهم وتعاون ثنائي

"النزاهة "و"الاتحاد الأوروبي "يقيّمان إنجازات مشروع التوأمة

" النزاهة " تنظم جلسة عصف ذهني مع عمداء شؤون الطلبة في جامعات أردنية

مديرية الشؤون القانونية:

مديرية الشؤون القانونية هي الذراع القانونيّة للهيئة، وتتابع القضايا المحالة من الهيئة إلى الجهات القضائية المختصة، وتقوم بمتابعة سير تلك القضايا حتى مرحلة صدور القرارات والأحكام القطعية بشأنها لتسديد قيودها في الهيئة.

كما تقوم المديرية بمتابعة التشريعات الوطنية ودراستها وتحليلها وتحديد الثغرات التي قد تؤدي إلى ارتكاب أفعال الفساد وبيان القصور القانوني فيها (كما ورد في إنجازات الهدف الاستراتيجي الأول الوارد ضمن الفصل الأول من التقرير)، وإعداد مسودات مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل الهيئة، ومراجعة و/أو إعداد مذكرات التفاهم مع الجهات الأخرى، وإجراء الدراسات والأبحاث القانونية المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، وتوضح الإحصائيات التالية إنجازات المديرية وعلى النحو التالي:

١. محور التشريعات والاستشارات القانونية:

قامت المديرية بتقديم (٣٤٤) مُخرَجًا ما بين استشارة قانونية ومطالعة ودراسة تتعلق بقرارات وإجراءات أعمال الهيئة والملفات المنظورة لديها، وكذلك تقديم الرأي القانوني حول التشريعات والنصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والعربية التي انضمت إليها المملكة و/ أو ستنضم إليها والمتعلقة بأهداف الهيئة ومهامها كما قامت المديرية بإعداد وصياغة (١٢) مسودة مذكرة تفاهم، إضافة إلى (٣) مسودات تتعلق بمشاريع تشريعات وهي:

أ. مشروع نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين.

ب. مشروع تعليمات ضبّاط الارتباط.

ج. مشروع تعليمات منح المساعدة المالية للمخبرين.

٢. حق الحصول على المعلومات:

تقوم المديرية بالرد على طلبات الحصول على معلومات من الهيئة؛ فمن خلال المحور الأول تقوم الهيئة بإنفاذ حق الحصول على المعلومات التي تقدم لها من خلال الاستدعاءات أو المخاطبات أو الكتب الرسمية التي تتضمن طلب معلومات موضحة كما يلي:

- بلغ العدد الإجمالي لطلبات حق الحصول على المعلومات (١٢٦) طلبًا منها (٥٥) طلبًا من جهات قضائية وحكومية مختلفة ومنها (٧١) طلبًا من أفراد أو شركات.
- تمت الاستجابة إلى (١٠٥) طلبات منها وعدم الموافقة على (٢١) لأسباب تتعلق بالسرية وإخفاء هوية المبلغين عن الفساد وفقًا للمادة (٢٢) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته.

٣. محور المتابعة والاسترداد:

تقوم المديرية بمتابعة القضايا التي يحيلها مجلس الهيئة إلى الجهات القضائية المختلفة كما تعمل المديرية على متابعة استرداد الأموال (كما جاء تحت عنوان الاسترداد المالي من هذا التقرير).

أبرز الملفات التحقيقية المحالة إلى دائرة الادعاء العام:

تتلخص أبرز الملفات التحقيقية التي تم إحالتها إلى دائرة الادعاء العام لإجراء المقتضى القانوني نتيجة إجراءات التحقيق المتخذة من قبل الهيئة كما هو مُدّرج أدناه:

- التهرّب الضريبي بقيمة (عشرة ملايين دينار) وبمساعدة موظفين عامّين:

قيام أحد موظفي إيرادات الضريبة من ملاك سلطة العقبة في عام ٢٠١٨ بالتدقيق على إحدى الشركات وتقديم تقرير يُفيد بعدم استحقاق ضريبي عليها، وتبين نتيجة التدقيق بالملف وجود ضريبة متحققة على الشركة خلال المدة (٢٠١٥ - ٢٠١٨) تبلغ قيمتها حوالي (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار (تهرب ضريبي و أفعال تهريب جمركي).

- التلاعب بمحتوى بيانات جمركية بقيمة (أربعة ملايين دينار):

قيام أحد موظفي من مديرية جمرك العقبة بتعديل اسم المستفيد على أحد البيانات الجمركية بشكل غير أصولي الأمر الذي فوّت على سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) ملايين دينار، حيث قامت الهيئة بتثبيت الواقعة وإحالة الموضوع إلى المدعي العام للحجز التحفظي على المبلغ كونه مُودعًا في صندوق المحكمة.

- تسلّم أجهزة فنية -لا تُلبي الاحتياج الفعلي- بقيمة (مليون وتسعمئة و اثنين وعشرين ألف دينار):

قيام أعضاء اللجنة الفنية لعطاء شراء أجهزة (X-RAY) بوضع مواصفات فنية للأجهزة المطلوب شراؤها لا تلبي الأهداف الأمنية المرجوة منها في منطقة الشحن الجوي، حيث تم إحالة العطاء بقيمة (١,٩٢٢,٠٠٠) دينار وتم توريد الأجهزة وفقًا للمواصفات المحددة مسبقًا، إلا أنه عند فحصها تبين عدم فعاليتها كون المواصفات المحددة من اللجنة لا تلبي المتطلبات الأمنية وأدى إلى عدم استخدام الأجهزة.

- تسلّم حفّارات بقيمة (مليون وخمسمئة ألف دولار أمريكي) بشكل مخالف لشروط العطاء:

تبين قيام وزارة المياه ومن خلال لجنة الاستلام الأولي بتسلّم حفّارات تركية وبقيمة (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي بالرغم من عدم مطابقتها لشروط العطاء التي تتطلب أن تكون تلك الحفارات جديدة وغير مستعملة.

- **نقل ملكية قطعة أرض بموجب وثائق مزورة بقيمة (مليونين ومائتين وأربعة عشر ألف دينارٍ):**

نقل ملكية قطعة أرض في إحدى محافظات المملكة بقيمة تقديرية حوالي (٢,٢١٤,٠٠٠) دينار، وذلك من خلال اتفاق جنائي بين مجموعة من الأطراف قاموا بتزوير حجة تخارج تثبت بأن من نُقلت لها ملكية قطعة الأرض زوجة لمالك الأرض المتوفى وذلك تمهيدًا للتصرف بها وبيعها بقيمة ضئيلة مقدارها(٦٠٠,٠٠٠) دينار، وعليه تم منع التصرف بالأرض مدار التحقيق ومنع سفر الأطراف المشتبه بهم والتحقيق معهم.

- **تنفيذ عطاءين بشكل مخالف بقيمة (أربعمئة وسبعة وعشرين ألفًا وسبعمئة وخمسة وعشرين دينارًا):**

تنفيذ عطاءين في إحدى البلديات من قبل شركة واحدة بقيمة إجمالية (٤٢٧,٧٢٥) دينارًا على الرغم من أن تقارير فحص التربة تؤكد عدم إمكانية البناء على تلك الأرض إلا وفقًا لاشتراطات فنية لم تتم مراعاتها، مما أدى إلى حدوث أضرار إنشائية في البناء تمنع من استغلاله و أثبتت نتائج التحقيق عدم قيام لجنة الإشراف بالواجبات المطلوبة منها لمنع التجاوزات التي تمت.

- **اختلاس مبلغ (مئة وثمانين ألف دينار) من قبل موظفين عامّين:**

قيام موظفي صندوق توفير في أحد فروع الصندوق بالتلاعب ببطاقات ودفاتر التوفير الخاصة بالمواطنين على مدار عدة سنوات، واختلاس مبالغ مالية بلغت قيمتها (١٨٠,٠٠٠) دينار.

- **اختلاس مبلغ (مائتين وخمسة وتسعين ألفًا ومائتين وستة وتسعين دينارًا):**

قيام موظف سابق في وزارة الأوقاف والشؤون والمُقدسات الإسلامية بالتلاعب في وصول المقبوضات والدفاتر اليومية الخاصة بالتبرعات التي يتم جمعها بالمساجد لإيداعها في صندوق الوزارة، حيث بلغت قيمة هذه المبالغ التي استولى عليها نتيجة التلاعب في هذه الوصول والدفاتر مبلغ (٢٩٥,٢٩٦) مائتين وخمسة وتسعين ألفًا ومائتين وستة وتسعين دينارًا.

- **انتحال الهوية الكاذبة:**

انتحال إحدى الفتيات هوية شقيقتها ومباشرة العمل بدلًا منها في إحدى الوزارات من تاريخ ٢٠١٨/٥/٣ حتى تاريخ ٢٠٢١/٩/١٢.

- **التهرب الضريبي بقيمة (مليونين وثمانمئة وثمانية وستين ألفًا ومئة وثمانية دنانير):**

اكتشاف تهرب ضريبي على أحد المستشفيات بقيمة (٢,٨٦٨,١٠٨) مليونين وثمانمئة وثمانية وستين ألفًا ومئة وثمانية دنانير، وتمت المتابعة مع ضريبة الدخل لتحصيل المبلغ.

- **التهرب الجمركي بقيمة (تسعة وأربعين ألفًا وثمانمئة وتسعة وتسعين دينارًا):**

قيام إحدى الشركات المتخصصة بإنتاج المعسل بالتلاعب بمدخلات الإنتاج وكميات الإيداعات والإخراجات، حيث كشفت التحقيقات -بعد مخاطبة دائرة الجمارك الأردنية وتزويدها بالمعلومات وبعد زيارة الشركة وجرد قيودها ومستودعاتها من قبل المعنيين- وجود اختلاف في الأرصدة لديهم، وصدر قرار تغريم الشركة مبلغ (٤٩,٨٩٩) تسعة وأربعين ألفًا وثمانمئة وتسعة وتسعين دينارًا.

- **التلاعب بكميات الإيداعات والإخراجات من قبل إحدى الشركات المتخصصة باستيراد الحبوب لغايات التهرب الجمركي:**

قيام إحدى الشركات المتخصصة باستيراد الحبوب بالتلاعب بكميات الإيداعات والإخراجات، وبعد إجراء التحقيقات اللازمة وزيارة الشركة وجرد قيودها ومستودعاتها من قبل لجنة مختصة، تبين للجنة وجود اختلاف في الأرصدة لدى الشركة بكمية (٧ ملايين و٩٢ ألفًا و٥٥٠ كغم) وهي عبارة عن إيداعات ما تزال مفتوحة على الشركة على نظام إدارة المناطق الحرة.

- **اختلاس كميات من مادة الأعلاف:**

قيام أحد موظفي مركز أعلاف مأدبا باختلاس كميات من مادة الشعير بلغت ما يقارب (٣٤٢١) ثلاثة آلاف وأربعمئة وواحدًا وعشرين طنًّا تقدر قيمتها حسب مادة الشعير لعام ٢٠٢١ بما يقارب (٢١٢) مائتين و اثني عشر دينارًا أردنيًّا للطن الواحد وبقيمة إجمالية (٧٢٧٤١٣) سبعمئة وسبعة وعشرين ألفًا وأربعمئة وثلاثة عشر دينارًا تقريبًا، حيث أن النقص الحاصل هو نقص متراكم من شهر ٢٠٢٠/٣.

أبرز القضايا المحالة من مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد التي صدرت بها أحكام قطعية خلال عام ٢٠٢١:

تتلخص أبرز القضايا المحالة من مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد إلى المحاكم المختصة والتي صدر بها أحكام قطعية خلال عام ٢٠٢١ كما هو مُدرج تاليًا:

أولًا: القضية رقم ٢٠٢١/٤٨٠ محكمة جناية عمان:

- تتلخص الواقعة بقيام موظفتين حكوميتين تعملان بوظيفة "محاسب" في إحدى الوزارات بقبض مبالغ مالية متأتية من رسوم معالجات المواطنين وتثبيت قيمها بأقل من القيم الحقيقية لتلك المبالغ على الوصولات المالية المنظمة من قبلهما، حيث تم إدراج قيم مالية على النسخ الزرقاء بأقل من القيم الفعلية المدرجة على النسخ الحمراء لذات الوصل المالي، حيث تم تغيير قيم الاستيلاء على الفروقات لحسابهما الشخصي.
- توصلت المحكمة أن الأفعال التي قامت بها الموظفتان تشكل أركان جريمة الاختلاس وفقًا لأحكام المادة (٣/١٧٤) من قانون العقوبات الأردني وتعديلاته رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، وعليه قررت المحكمة

تجريم الموظفتين بجرم الاختلاس والحكم على الموظفة الأولى بوضعها بالأشغال المؤقتة مدة (٥) سنوات وتغريمها مبلغ (٩٨١٩) تسعة آلاف وثمانمئة وتسعة عشر دينارًا والرسوم، والحكم على الموظفة الثانية بالأشغال المؤقتة مدة سنتين ونصف وتغريمها مبلغ (٩٦٤) تسعمئة وأربعة وستين دينارًا والرسوم، علمًا بأن قرار المحكمة اكتسب الدرجة القطعية.

ثانيًا: القضية رقم ٣٩٦/ ٢٠٢١ محكمة جناية عمان:

- تتلخص الواقعة بقيام موظفين يعملان في إحدى المؤسسات الحكومية بوظيفة "مأمور حجز واستقبال " بالتلاعب بحسابات التوفير العائدة للعملاء وذلك من خلال قيامهما بإجراء عمليات إيداع وسحب وهمية على حساباتهم وقيامهما باختلاس مبالغ مالية بلغت (١٧٩٠٠٠) مئة وتسعة وسبعين ألف دينارٍ.
- توصلت المحكمة أن الأفعال التي قام بها الموظفان تشكل أركان جريمة الاختلاس كافة وفقًا لأحكام المادة (١٧٤) من قانون العقوبات الأردني، وعليه قررت المحكمة تجريم الموظفين ووضعهما بالأشغال المؤقتة مدة (١٠) سنوات وتغريمهما مبلغ (١٦٢٦٦٢) مئة و اثنين وستين الفًا وستمئة و اثنين وستين دينارًا للمتهم الأول ومبلغ (٣٣٨١٢) ثلاثة وثلاثين ألفًا وثمنمئة و اثني عشر دينارًا للمتهم الثاني، وقد اكتسب الحكم الدرجة القطعية.

ثالثًا: القضية رقم ٣٦٣/٢٠٢٠ محكمة جناية عمان:

- تتلخص الواقعة بقيام شخصين يحملان إحدى الجنسيات العربية بالقدوم إلى المملكة الأردنية الهاشمية والاستيلاء على قطعتي أرض في العاصمة عمان وذلك من خلال إحضار وكالة وقيد وفاة وبطاقة هوية مزورة (غير صحيحة) واستعمال هذه الأوراق بقصد الاحتيال على المشتكي والاستيلاء على ثمن قطعتي الأرض، وذلك بعد استخدام هذه الأوراق في معاملة تصحيح اسم المورّث ضمن قيود دائرة الأراضي والمساحة في المملكة، وقبض ثمن قطعتي الأرض بناءً على ذلك.
- توصلت المحكمة إلى أن الأفعال التي قام بها المشتكى عليهما تشكل جرم التزوير المادّي بأوراق رسمية خلافًا لأحكام المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، وعليه قررت المحكمة وضعهما بالأشغال المؤقتة مدة (٦) سنوات والرسوم والغرامة (٥٠٠) خمسمئة دينارٍ وتضمينهما النفقات القضائية والإدارية، وإدانتهما بجنحة الاحتيال وفقًا لأحكام المادة (٤١٧/١/أ) من قانون العقوبات الأردني، والحكم عليهما بالحبس مدة سنة واحدة مع الرسوم والغرامة، وإلزامهما بدفع مبلغ (٦٥٢٠٠٠) ستمئة و اثنين وخمسين ألف دينارٍ للمشتكي ثمن قطعة الأرض، وقد اكتسب الحكم الدرجة القطعية بموجب قرار محكمة التمييز الأردنية الصادر بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٢.

رابعًا: القضية رقم ٢٠٢١/١٠٤٥ محكمة جناية عمان:

- تتلخص الواقعة بقيام موظفين حكوميين اثنين يعملان في وزارتين مختلفتين بالتعاون معًا بإصدار (٣٠) تصريح عمل مزورة، والسير بإجراء المعاملات لهؤلاء العمال ومتابعتها كتجديد عقودهم ومتابعة إجازاتهم.
- توصلت المحكمة أن الأفعال التي قام بها الموظفان تشكل أركان جريمة التزوير بأوراق رسمية وفقًا لأحكام المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات الأردني، وجنحة استعمال محرَّر مزورَّ بدلالة المادة (١٧٢) من قانون العقوبات الأردني، وعليه أصدرت المحكمة قرارًا بالحكم على الموظف الأول بوضعه بالأشغال المؤقتة مدة (٥) سنوات، والحكم على الموظف الثاني بالحبس مدة سنتين. وقررت المحكمة أيضًا إدانتهما بجنحة التهاون بواجبات الوظيفة وفقًا لأحكام المادة (١/١٨٣) من قانون العقوبات الأردني، علمًا بأن الحكم قد اكتسب الدرجة القطعية.

خامسًا: القضية رقم ٢٠٢١/٧٨٣ محكمة جناية عمان:

- تتلخص الواقعة بقيام مواطنين اثنين (بالتشارك) بتزوير أوراق رسمية تشمل (شهادة زواج تحمل أختامًا من السفارة الأمريكية، وحجة تخارج، وشهادة وفاة، وكتابًا صادرًا عن مركز أمني يتضمّن بيانات تفيد بفقدان دفتر العائلة الذي يعود للمشتكى عليها واستخراج دفتر عائلة خاص بالمشتكى عليها بصفتها أرملة المشتكي)، حيث قاما باستخدام هذه الأوراق والوثائق المزورة من خلال وسائل احتيالية بهدف الاستيلاء على قطعة أرض تقع في العاصمة -غرب عمان- تعود للمشتكي وذلك للتصرف بها لحسابهما.
- توصلت المحكمة إلى أن الأفعال التي قام بها المواطنان تشكل أركان جريمة التزوير بأوراق رسمية كافة وفقًا لأحكام المواد (٢٦٥/٢٦١/٢٦٠) من قانون العقوبات الأردني، وإدانتهما بجنحة الاحتيال بالاشتراك خلافا لأحكام المادة (٤١٧) من قانون العقوبات الأردني وبدلالة المادة (١٦) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد، وعليه قررت المحكمة تجريم كل منهما بالحكم على المجرمة الأولى بوضعها بالأشغال المؤقتة مدة (٧) سنوات والرسوم، والحكم على المجرم الثاني بالحبس مدة (٣) سنوات وإبطال الإجراءات كافة التي تمّت على قيد قطعة الأرض، وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب الجريمة، وإعادة تسجيل قطعة الأرض باسم المالك الأصلي (المشتكي)، وقد اكتسب الحكم الدرجة القطعية.

سادسًا: القضية رقم ٢٠١٨/٤٧٩ محكمة جناية عمان:

- تتلخص الواقعة بقيام رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة العامة في المملكة وآخرين باستغلال مراكزهم في الشركة (وبصفتهم مفوضين بالتوقيع عن عدد من الشركات) من خلال

استثمار الوظيفة وتحميل الشركة خسائر كبيرة نتيجة قيامهم بعمليات اختلاس واحتيال بمبالغ كبيرة تحت بنود وهمية وغير حقيقية، و أيضًا قيام رئيس مجلس إدارة الشركة ببيع شركات خاصة له للشركة المساهمة العامة (الشركة الأم) بمبالغ مالية ضخمة وذلك بعد قيامه برفع وهمي لرأس مال الشركات الخاصة المملوكة له قبل البيع، وبيع شركات مملوكة للشركة المساهمة العامة وإدخال أثمانها في ذمته المالية ولحسابه الخاص، الأمر الذي نتج عنه إلحاق خسائر كبيرة في أموال المواطنين و إثقال الشركة بالديون، والإضرار بأموال المساهمين، علمًا بأن المبلغ الذي تم الاستيلاء عليه من قبلهم يصل إلى (٦٠٠) ستمئة مليون دينارٍ تقريبًا.

- توصلت المحكمة إلى أن الأفعال التي قام بها رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وآخرين شكّلت أركان جريمة جناية استثمار الوظيفة بالاشتراك كافة خلافًا لأحكام المادة (١٧٥) من قانون العقوبات الأردني، والحكم أيضًا بتجريم رئيس مجلس الإدارة وآخرين بجريمة جناية الاختلاس وفقًا لأحكام المادة (١٧٤) من قانون العقوبات، وأصدرت المحكمة قرارها بوضع رئيس مجلس إدارة الشركة وآخر بالأشغال المؤقتة مدة اثنتين وعشرين سنة ونصف والرسوم والغرامة بمبلغ(٥٤٢٢٤٣١٦٣) خمسمئة و اثنين وأربعين مليونًا ومئتين وثلاثة وأربعين ألفًا ومئة وثلاثة وستين دينارًا .

الاسترداد المالي:

تمكنت الهيئة من استرداد الأموال الناجمة عن أفعال الفساد بشكل مباشر أو ساهمت باستردادها بشكل غير مباشر وكما يلي:

أولًا: المبالغ التي قامت الهيئة باستردادها بشكل مباشر نتيجة لجهودها في المحافظة على المال العام والبالغ قيمتها (٤٠,٨١٨,٤٥٠) أربعين مليونًا وثمانمئة وثمانية عشر ألفًا وأربعمئة وخمسين دينارًا.

ثانيًا: المبالغ التي ساهمت الهيئة باستردادها بشكل غير مباشر من خلال التحقيقات والمتابعات الحثيثة والإحالة إلى الجهات القضائية المختصة والبالغ قيمتها ما يقارب (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة مليون دينار.

إضافة إلى مبالغ مالية (قيد الاسترداد) مجموعها (٦١٦) ستمئة وستة عشر مليون دينار، وهي عبارة عن تضمينات وغرامات ناتجة عن أحكام تجريم وإدانة (قد تكون خاضعة للاستئناف أو التمييز).

الفصل الثالث

الممارسات الناجحة والتحديات

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفصل الثالث: الممارسات الناجحة والتحديات والتوصيات

رغم الظروف والتحديات التـــي تواجه عمل الهيئة، ومن منطلق الإيمان بالمهمة الوطنية الموكلة لها فقد تبنّت الهيئة ممارســات اســتراتيجية عزّزت من قدراتها في محاربة الفســاد والوقاية منه، وعزّزت من القدرة على التعامل مع التحديات المختلفة، وهذا التوجه الشــمولي للهيئة نُبيّنه من خلال هذا الفصــل باستعراض الموضوعات التالية:

- ترتيب المملكة ضمن المؤشرات الدولية المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد.
- أبرز الجهود الناجحة.
- أبرز التحديات.
- التوصيات بشقّيها التشريعية والإجرائية.

ترتيب المملكة ضمن المؤشرات الدولية المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد:

تســعى الهيئة جاهدةً إلى رفع ترتيب المملكة ضــمن المؤشــرات الدولية المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد، ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

مؤشر مدركات الفساد (CPI):

يعتبر مؤشر مدركات الفساد مؤشرًا مُركّبًا يُنشر من قبل منظمة الشفافية الدولية، ويُصنّف المؤشر مستويات الفساد في القطاع العام في العديد من دول العالم، ويقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، حيث يعتمد على البيانات التـــي يتم جمعها عن طريق مســوح واســتطلاعات رأي متخصــصــة انطباعية تقوم بها مؤسـسـات مسـتقلة لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام، حيث يتم ترتيب الدول ضمن مؤشر مدركات الفساد بشكل تصاعدي من الأقل فسادًا للأعلى فسادًا، ويتم التصنيف عن طريق إسناد درجة تتراوح بين علامة (١٠٠٪) للأكثر نزاهةً و(صفر٪) للأكثر فسادًا.

وبالرغم من التحديات - ومنها جائحة كورونا- التـــي تواجهها الهيئة وشـركائها في مختلف السـلطات المعنية بالمؤشر، والتـــي تحُدّ من القدرات في المضي قدمًا في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، إلا أن الأردن حافظ على ترتيبه ضـمن مؤشـر "مدركات الفسـاد" لعام ٢٠٢١، وذلك بحصـوله على درجة (٤٩) من ١٠٠ وترتيب (٥٨) من بين ١٨٠ دولة وعلى المركز الخامس عربيًّا، وتســعى الهيئة جاهدة إلى العمل على رفع ترتيب الأردن ضــمن مؤشــر مدركات الفســاد مع التأكيد على أن الهيئة إحدى الجهات المعنية بهذا المؤشر وليست الجهة الوحيدة.

كما أكدت نتائج قياس معتمدة فنيًّا من قبل مؤسـسـات عالمية متخصـصـة في هذا المجال أن المملكة حققت تقدمًا في عام ٢٠٢١ وعلى النحو التالي:

المؤسسة السويسرية لإدارة المخاطر (GRP):

المركز الأول عربيًّا والـ (٥٧) عالميًّا في جهود مكافحة الفساد بين (١٩٦) دولة، وفقًا لـ "مؤشر الفساد العالمي" ٢٠٢١ الصادر عن المؤسسة السويسرية لإدارة المخاطر (GRP) متقدمًا (٩) مراكز عن مؤشر العام الماضي، علمًا أنّ هذه المؤسسة هي الجهة الوحيدة في العالم التي تأخذ بعين الاعتبار حالات الفساد الحقيقية عند احتساب العلامة الكلية وما تعلنه الهيئات المعنية في الدول والحالات المعالجة ونسب النجاح المتحققة والأحكام الصادرة والاستردادات، وقد يُعزى ارتفاع ترتيب الأردن في هذا المؤشر إلى نشاط الهيئة المتزايد في الآونة الأخيرة بسبب التحقيق الاحترافي باستحداث مديريات ووحدات فنية انعكست على حرفية التحقيق الرقمي والمالي في التعامل مع ملفات الفساد.

مؤشر مخاطر الرشوة (TRACE Matrix):

احتلّ الأردن المركز الثالث عربيًّا في مؤشر مخاطر الرشوة (TRACE Matrix) المُعدّ من قبل مؤسسة معترف بها عالميًّا لمكافحة الرشوة والتي تعمل على تزويد المؤسسات والشركات بحلول لإدارة المخاطر، وتتعامل مع أكثر من (٥٠٠) مؤسسة وشركة متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم.

أبرز الجهود الناجحة:

١. ارتفاع نسبة نجاح الملفات التحقيقية المحالة من مجلس الهيئة إلى القضاء نتيجة للإجراءات التطويرية لأدوات التحقيق، حيث بلغت (٨٣٪) في قضايا الجنايات.
٢. توظيف الخبرات المشتركة للهيئة والخبراء الدوليّين (خبراء التوأمة) في مجال تقييم وإدارة مخاطر الفساد وإعداد أدلة قياس امتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية.
٣. تفعيل دور ضبّاط الارتباط (ممثلي الهيئة لدى جهات الإدارة العامة) لغايات التحقق من مدى التزام الإدارة العامة بمعايير النزاهة الوطنية والتشريعات، والمساهمة في تعزيز عمليات الرصد والدور الوقائي لعمل الهيئة.
٤. تطوير أدوات الهيئة في إعداد التقارير الفنية المتخصصة في المجالات (التكنولوجية، والهندسية، والمالية، والصحّية، ... إلخ) مما يساهم في دعم عملية التحقيق بمختلف الملفات المنظورة لدى الهيئة.
٥. تطوير أدوات ووسائل استرداد الأموال الناشئة عن أفعال الفساد من خلال الاستغلال الأمثل للتشريعات المتاحة التي تسهل عملية الاسترداد.
٦. تكثيف جهود الهيئة في استهداف شريحة الشباب لإذكاء الوعي لديهم في مجال النزاهة ومكافحة الفساد من خلال تفعيل مبادرة "مثقفي أقران" وتوظيف الشباب الأكثر تأثيرًا بوصفها منابر لنقل رسائل الهيئة إلى أقرانهم بالتعاون مع الجهات الشريكة.

٧. تفعيل "التشاركية" بوصفها مبدأً أساسيًا من مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال العمل على تفعيل مذكرات التفاهم المبرمة ما بين الهيئة وبين الجهات الشريكة المحلية (القطاع العام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني)، بالإضافة إلى الجهات الدولية والنظيرة.
٨. تسهيل تبادل المعلومات مع المؤسسات المستهدفة والشريكة من خلال تطوير نظم الربط الإلكتروني.
٩. السعي لاستثمار الذكاء الاصطناعي والتحول الإلكتروني في مجالات عمل الهيئة كافة.
١٠. تشجيع المبادرات الرياديّة المبتكرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه من خلال تطوير قاعدة بيانات خاصة بذلك.
١١. توفير قنوات تواصل و اتصال متعددة (إلكترونية وتقليدية) لتعزيز العلاقة مع متلقي الخدمة ولتوفير إمكانية التواصل الدائم معهم طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة.
١٢. تطوير حملات توعية متكاملة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد تستهدف شرائح كثيرة ومتنوعة (مثل حملة متخصصة بالتوعية بمخاطر الرشوة).
١٣. تبنّي نهج استطلاع رأي متلقي الخدمة والاستجابة لمتطلباته ما أمكن ذلك تحقيقًا لمبادئ إدارة الجودة الشاملة.
١٤. إدماج الشباب في السياسات الوطنية الرامية إلى القضاء على الفساد عبر تشجيعهم وتحفيزهم لتقديم مبادرات مبتكرة باستخدام وسائل التواصل الحديثة، بالإضافة إلى التدريب المتخصص في مجال النزاهة ومكافحة الفساد.

أبرز التحديات:

١. النقص الحاد في أعداد موظفي الهيئة خاصة بالنسبة للوظائف الحرجة والحيويّة، الأمر الذي يضطر الهيئة للاعتماد على الموظفين المنتدبين والملحقين من الجهات الحكومية الأخرى ومديرية الأمن العام، وما لهذا الموضوع من تبعات تتعلق بالسرية والخصوصية، هذا ما ولّد حاجة ماسة وفعلية لدى الهيئة لزيادة أعداد موظفيها واستقطاب أصحاب الخبرات الفنية المتخصصة في مجالات (الهندسة، والتحقيق المالي والجنائي والضريبي، وتقييم وإدارة المخاطر،...إلخ)، و إيجاد آلية تراعي خصوصية عمل الهيئة بالنسبة لاختيار الموظفين وإلحاقهم بمسارات مهنية تحقق للهيئة الاستغلال الأمثل لخبراتهم الفنية ضمن أسس خاصة تنظم إجراءات ومعايير ترفيعهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم.

٢. محدودية الموارد المالية المخصصة ضمن موازنة الهيئة السنوية ما يُعيقها في تنفيذ مشاريعها بكفاءة وفعالية، إضافة إلى أن خضوع الهيئة لأحكام النظام المالي المعمول به من شأنه إضعاف عملها الاستخباري من عدة جوانب أهمها تعذُّر صرف مكافآت مالية للمخبرين والمصادر السرية، إضافة إلى تعذُّر صرف مبالغ مالية لغايات إجراء ضبط بعض الجرائم كالرشوة (والتي قد تتطلب

صرف مبالغ مالية بشكل آني)، هذا أيضًا ما ولّد حاجة ماسّة وفعلية لرفع قيمة المخصصات المالية المرصودة ضمن موازنة الهيئة لتمكينها من ممارسة مهامها باحترافية عالية.

٣. التأخر بإقرار قانون النزاهة ومكافحة الفساد المُعدّل الذي تضمّن بعض التعديلات التي من شأنها أن تحقق نقلة نوعية لترتيب المملكة ضمن المؤشرات الدولية ذات العلاقة، ومن أهمها:

- تجريم بعض الأفعال كجرائم فساد ومنها: غسل الأموال واستغلال النفوذ.
- منح الهيئة صلاحية إجراء المصالحات مع مرتكب أي من جرائم الفساد إذا أعاد الأموال التي حصل عليها أو أجرى تسوية عليها وفقًا لأحكام قانون الجرائم الاقتصادية شريطة موافقة اللجنة القضائية المختصة.

٤. التغيّرات المتسارعة في استخدام الفاسدين لأدوات التكنولوجيا الحديثة في ارتكاب أفعال الفساد وقدرة الهيئة على مواكبة هذا التحدي.

٥. ضعف الوعي بطبيعة أفعال الفساد التي تقع ضمن اختصاص الهيئة مما يشكل عبء عملًا كبيرًا باستقبال معلومات وإخبارات خارجة عن اختصاصها.

٦. الثقافة المجتمعية المتعلقة بالفساد الانطباعي غير المستند إلى حقائق وبيّنات.

٧. تأثير جائحة كورونا بشكل مباشر على تحقيق أهداف الهيئة من خلال (الدوام المرن، والتباعد الاجتماعي، ... إلخ).

التوصيات:

خلاصة أعمال عام (٢٠٢١) والمستعرَضة في هذا التقرير الموجز وما تخلل هذا العام من تحديات وصعوبات واجهت الهيئة ضمن مختلف الصعد (التشريعية، المالية، الموارد البشرية،...إلخ) تظهر أن الهيئة بذلت قصارى جهدها ضمن الأدوات المتوافرة لديها ولدى شركائها الاستراتيجيين لتحقيق الأهداف الوطنية السامية المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ولتمكين الهيئة من أدائها مهامها الموكلة إليها بموجب القانون على أكمل وجه، مُدرج أدناه أبرز التوصيات:

١. التركيز على "أتمتة" الخدمات المقدمة من سائر جهات الإدارة العامة وتطويرها بما يساهم في تطبيق معايير النزاهة الوطنية (سيادة القانون، والمساءلة والمحاسبة، والشفافية، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحوكمة الرشيدة)، وبما يقلل من اللقاء المباشر بين طالب الخدمة ومُقدمها.

٢. تعزيز مؤسسية العمل لدى جهات الإدارة العامة التي تُبنى على استراتيجيات واضحة تستشرف المستقبل، وضمان متابعة تطبيقها وتطويرها بالشكل العلمي الأمثل.

٣. تطوير أدوات جهات الإدارة العامة لضمان حق الحصول على المعلومات من قبل الجمهور وإعلان المعلومات بطريقة واضحة، ووفق منهجية معلنة ومستمرة.

٤. مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية الوقائي للحدّ من ارتكاب جرائم الفساد من خلال آلية واضحة ومحددة تُوضع وتُتابع من قبل وزارة المالية والجهات ذات العلاقة.

٥. تطوير آليات عمل اللجان الرقابية التي تشارك في التحقق من الأوامر التغييرية بالعطاءات المختلفة، والتأكد من سلامة أي مشروع يتم استلامه من المقاولين في مختلف المشاريع وفق إجراءات محددة ومراقبة بشكل مستمر وعلمي.

٦. زيادة برامج التوعية والتدريب المتخصصة بالنزاهة ومكافحة الفساد من قبل جهات الإدارة العامة التي لديها مراكز تدريبية.

٧. ضرورة الارتقاء بمستوى إجراءات لجان التحقيق المشكلة في جهات الإدارة العامة مما يساهم في رفع مستوى التحقيق وفنّياتِه بما يخدم واقع عمل الهيئة عند ورود قضايا تتضمن نتائج تحقيق تلك اللجان.

٨. تعزيز دور الرقابة الذاتية لدى جهات الإدارة العامة من خلال إنشاء صناديق لتلقي شكاوى المواطنين وتظلمات الموظفين، وإشراف ضبّاط الارتباط (ممثلي الهيئة لدى جهات الإدارة العامة) على تلك الصناديق.

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الملاحـق

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الملاحق

المقارنة المعيارية المستندة إلى المعلومات التاريخية عن الأداء المؤسسي للهيئة خلال الأعوام (٢٠١٧ـ٢٠٢١):

وارد الهيئة:

يُظهر كل من الجدول والرسم البياني أدناه وارد الهيئة من الشكاوى خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)، إضافة إلى بيان نسب التفاوت بعدد الوارد خلال هذه الأعوام سواءً بالزيادة أو النقصان لكل عام عن العام السابق له وكما يلي:

عدد المعلومات الواردة للهيئة

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
وارد الهيئة	٢٠٥٠	٢٦٤٧	٣٥٧٢	٤٤١٢	٥٠٨٦

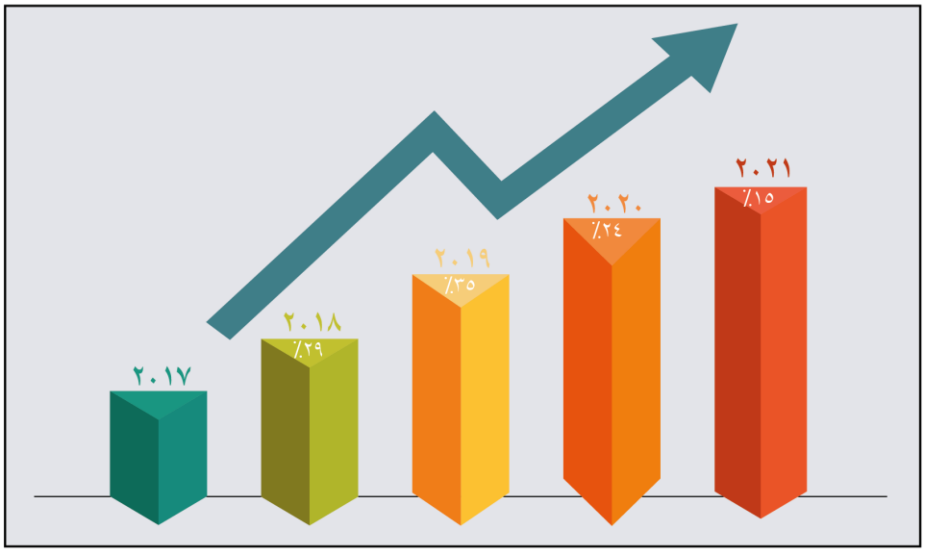

٢٠١٧-٢٠١٨: نسبة الزيادة ٢٩٪.

٢٠١٨-٢٠١٩: نسبة الزيادة ٣٥٪.

٢٠١٩-٢٠٢٠: نسبة الزيادة ٢٤٪.

٢٠٢٠-٢٠٢١: نسبة الزيادة ١٥٪.

يتبين من البيانات أعلاه أنه في عام ٢٠١٨ ارتفعت المعلومات الواردة للهيئة بنسبة (٢٩٪) مقارنة بعام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠١٩ ارتفعت بنسبة (٣٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٨، وفي عام ٢٠٢٠ ارتفعت بنسبة(٢٤٪) مقارنة بعام ٢٠١٩، وفي عام ٢٠٢١ ارتفعت بنسبة (١٥٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠. وبشكل عام يمكن ملاحظة الارتفاع المستمر في عدد المعلومات الواردة للهيئة خلال مدة المقارنة، حيث يمكن أن يشير الارتفاع بشكل تصاعدي في عدد المعلومات الواردة للهيئة إلى دلالات يمكن التوقف عندها في عملية التحليل وهي:

أ. وجود زيادة طبيعية في أعداد المعلومات في ظل التنوع الكبير لقنوات تقديم الشكاوى التي توفرها الهيئة.

ب. زيادة ثقة المواطن بأهمية دور الهيئة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

ج. زيادة عدد المعلومات بسبب قلة الوعي العام بطبيعة اختصاص الهيئة وبالأفعال التي تعتبر فسادًا بموجب القانون.

الملفات المحالة من مجلس الهيئة إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد:

تتحقق مهمة إنفاذ القانون في الهيئة كما حددها قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته من خلال عمل تكاملي تُنفذه مجموعة من الوحدات التنظيمية المعنية بالهيئة، ويتولى مجموعة من المحققين المؤهلين ممن يحملون صفة الضابطة العدلية التحقيقَ بالملفات، وعند ثبوت شبهات فساد فيها يتم إحالتها إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد بقرار من مجلس الهيئة، ويُبين الجدول والرسم البياني أدناه عدد ونسب التغيّر في عدد الملفات المحالة من مجلس الهيئة إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد سواءً بالزيادة أو النقصان خلال أعوام المقارنة لكل عام عن العام السابق له وكما يلي:

عدد الملفات المحالة إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد

الملفات المحالة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
	١٩٥	٢٣٠	٢٧٤	١٧٠	١٩٧

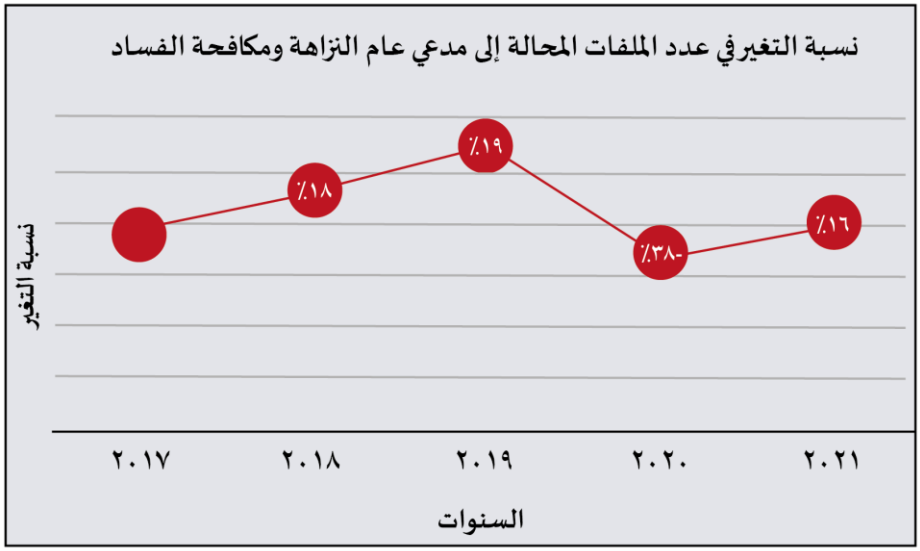

٢٠١٧-٢٠١٨ : نسبة الزيادة ١٨٪.

٢٠١٨-٢٠١٩ : نسبة الزيادة ١٩٪.

٢٠١٩-٢٠٢٠:نسبة النقصان -٣٨٪.

٢٠٢٠-٢٠٢١:نسبة الزيادة ١٦٪.

تظهر البيانات الارتفاع التصاعدي بعدد الملفات التي تمت إحالتها بقرار من مجلس الهيئة إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠١٩)، إذ إن الملفات المحالة في عام ٢٠١٨ ارتفعت بنسبة (١٨٪) مقارنة بعام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠١٩ ارتفعت بنسبة (١٩٪) مقارنة بعام ٢٠١٨، إلا أنها في عام ٢٠٢٠ انخفضت بنسبة (-٣٨٪) مقارنة بعام ٢٠١٩، وقد يُعزى ذلك للتأثّر بجائحة كورونا، لتعود وترتفع في عام ٢٠٢١ بنسبة (١٦٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠.

مقارنة المبالغ المُستردة خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١):

تقوم الهيئة بمتابعة القضايا المُحالة من قِبلها إلى الجهات القضائية المختصة، والتي تتضمن تحصيل مبالغ مالية ناتجة عن أفعال الفساد، كما تقوم الهيئة باستكمال الإجراءات ومتابعة القرارات في قضايا المصالحات والتسويات الصادرة عن مجلس الهيئة أو اللجنة القضائية، ويُظهر الجدول والرسم البياني أدناه عدد ونسب التغيّر للمبالغ المشار إليها، ومقارنة هذه النسب سواءٌ بالزيادة أو النقصان لكل عام عن العام السابق له وكما يلي:

المبالغ المالية المستردة خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)

	المبالغ المالية المستردة
٢٠١٧	أربعة عشر مليونًا وثلاثمئة وستة وتسعون ألفًا وثمانية وثلاثون دينارًا (١٤,٣٩٦,٨٣٠ دينارًا)
٢٠١٨	عشرون مليونًا وأربعمئة وأحد عشر ألفًا وثلاثمئة وتسعة وثمانون دينارًا (٢٠,٤١١,٣٨٩ دينارًا)
٢٠١٩	مئة وواحد وخمسون مليونًا وستمئة ألف دينارٍ (١٥١,٦٠٠,٠٠٠ دينارٍ)
٢٠٢٠	ستة وستون مليونًا ومئتان وخمسون ألفًا وخمسة عشر دينارًا (٦٦,٢٥٠,٠١٥ دينارًا)
٢٠٢١	مئة و اثنان وأربعون مليونًا ومئة وثمانية عشر ألفًا وخمسة وأربعون دينارًا (١٤٢,١١٨,٠٤٥دينارًا) (استرداد مباشر وغير مباشر)

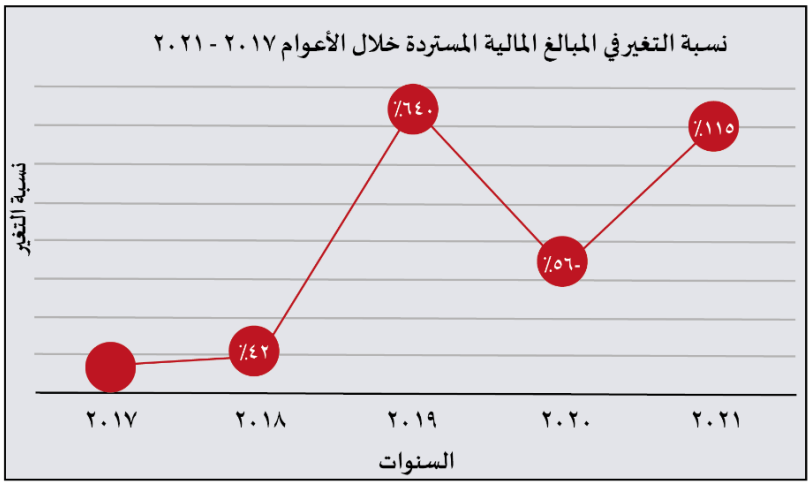

٢٠١٧-٢٠١٨: نسبة الزيادة ٤٢٪.

٢٠١٨-٢٠١٩: نسبة الزيادة ٦٤٠٪.

٢٠١٩-٢٠٢٠: نسبة النقصان-٥٦٪.

٢٠٢٠-٢٠٢١: نسبة الزيادة ١١٥٪.

تشير البيانات إلى الارتفاع التصاعدي بقيمة الاسترداد لأغلب سنوات المقارنة، حيث ارتفعت قيمة الاسترداد في عام ٢٠١٨ بنسبة (٤٢٪) مقارنة بعام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠١٩ ارتفعت عشرات الأضعاف مقارنة بعام ٢٠١٨، إلا أنها في عام ٢٠٢٠ انخفضت بنسبة (-٥٦٪) مقارنة بعام ٢٠١٩، وقد يُعزى ذلك للتأثّر بجائحة كورونا، لتعود وترتفع في عام ٢٠٢١ بنسبة (١١٥٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث تمكنت الهيئة خلال عام ٢٠٢١ من المساهمة باسترداد الأموال الناجمة عن أفعال الفساد بشكل مباشر أو ساهمت باستردادها بشكل غير مباشر وكما يلي:

أولًا: المبالغ التي قامت الهيئة باستردادها بشكل مباشر نتيجة لجهودها في المحافظة على المال العام والبالغ قيمتها (٤٠,٨١٨,٤٥٠) أربعين مليونًا وثمانمئة وثمانية عشر ألفًا وأربعمئة وخمسين دينارًا.

ثانيًا: المبالغ التي ساهمت الهيئة في استردادها بشكل غير مباشر من خلال التحقيقات والمتابعات الحثيثة والإحالة إلى الجهات القضائية المختصة والبالغ قيمتها (١٠١,٣٠٠,٠٠٠) مئة مليون وثلاثمئة ألف دينار.

إضافة إلى مبالغ مالية (قيد الاسترداد) مجموعها (٦١٦) ستمئة وستة عشر مليون دينار وهي عبارة عن تضمينات وغرامات ناتجة عن أحكام تجريم وإدانة قد تكون خاضعة للاستئناف أو التمييز.

طلبات الحماية المقدمة للهيئة:

تعمل الهيئة على توفير الحماية اللازمة للمبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد و أقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من أي اعتداء أو انتقام أو ترهيب محتمل وذلك عملًا بأحكام قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (١٣) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، ونظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد و أقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم رقم (٦٢) لسنة (٢٠١٤) وتعديلاته، ولغايات دراسة وتحليل التغيّر في عدد طلبات الحماية المقدمة للهيئة فإن الجدول والرسم

البياني أدناه يُبيّنان نسب التغيّر في طلبات الحماية الواردة للهيئة سواءٌ بالزيادة أو النقصان لكل عام عن العام السابق له وكما يلي:

عدد طلبات الحماية المقدمة للهيئة

عدد طلبات الحماية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
	٩٢	٧٩	١٠٧	٥٣	٤٤

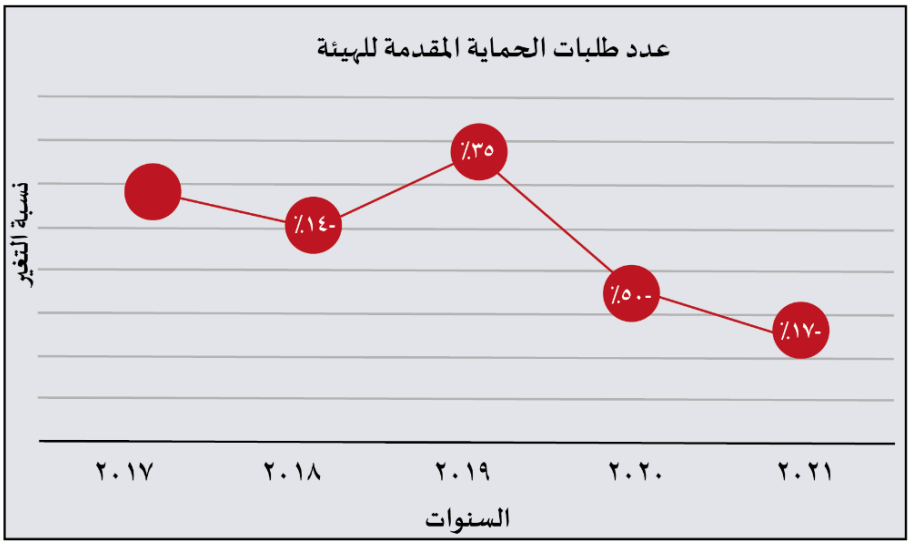

٢٠١٧-٢٠١٨: نسبة النقصان-١٤٪.

٢٠١٨-٢٠١٩: نسبة الزيـــادة٣٥٪.

٢٠١٩-٢٠٢٠: نسبة النقصان-٥٠٪.

٢٠٢٠-٢٠٢١: نسبة النقصان -١٧٪.

تُشير البيانات إلى انخفاض طلبات الحماية في عام ٢٠١٨ بنسبة (-١٤٪) مقارنة بعام ٢٠١٧، لترتفع في عام ٢٠١٩ بنسبة (٣٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٨، إلا أنها انخفضت في عام ٢٠٢٠ بنسبة (-٥٠٪) مقارنة بعام ٢٠١٩، وفي عام ٢٠٢١ انخفضت بنسبة (-١٧٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠.

وبشـــكل عام يتبيّن من البيانات أعلاه أن عام ٢٠١٩ وهو الأعلى في عدد طلبات الحماية المقدمة للهيئة، وعام ٢٠٢١ وهو الأقل عددًا في طلبات الحماية المقدمة.

ويظهر الجدول والرســم البياني أدناه مجموع عدد طلبات الحماية التـــي منحتها الهيئة خلال أعوام المقارنة:

عدد طلبات الحماية الممنوحة

عدد طلبات الحماية	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع
	١٢	١٨	١٦	١٣	١٤	٧٣

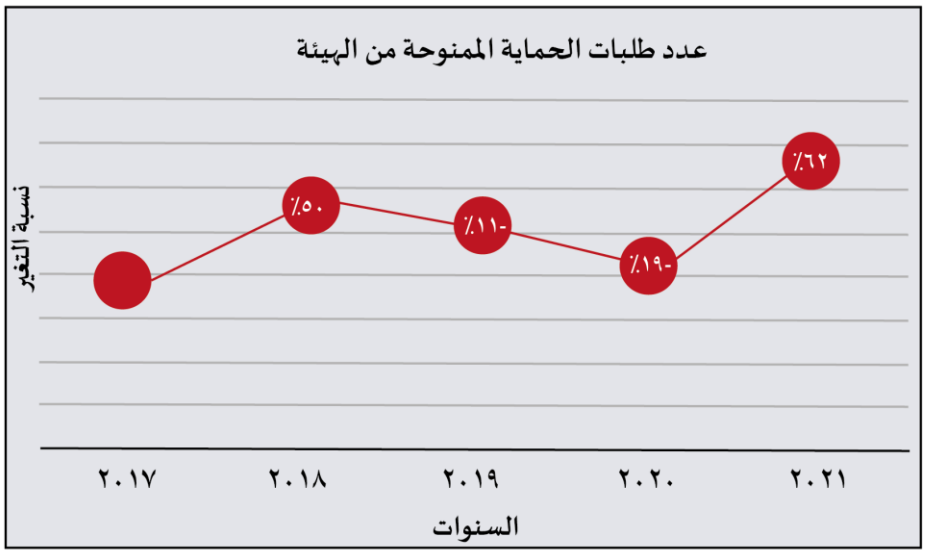

٢٠١٧-٢٠١٨: نسبة الزيادة ٥٠٪.

٢٠١٨-٢٠١٩:نسبة النقصان -١١٪.

٢٠١٩-٢٠٢٠:نسبة النقصان -١٩٪.

٢٠٢٠-٢٠٢١:نسبة الزيادة ٦٢٪.

تظهر البيانات أعلاه ارتفاع طلبات الحماية الممنوحة في عام ٢٠١٨ بنسبة (٥٠٪) مقارنة بعام ٢٠١٧، لتنخفض في عام ٢٠١٩ بنسبة (-١١٪) مقارنة بعام ٢٠١٨، وفي عام ٢٠٢٠ انخفضت بنسبة (-١٩٪) مقارنة بعام ٢٠١٩، لتعود وترتفع في عام ٢٠٢١ بنسبة (٨٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠.

وعليه فإن مجموع طلبات الحماية التي منحتها الهيئة خلال أعوام المقارنة بلغت (٧٣) من أصل (٣٧٥) طلبًا قُدّم لها وبنسبة تقريبية بلغت (١٩٪).

مقارنة ترتيب المملكة ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٢١):

يُظهر الجدول والرسم البياني أدناه ترتيب الأردن وعلامته على مؤشر مدركات الفساد العالمي خلال أعوام المقارنة سواءٌ بالزيادة أو النقصان لكل عام عن العام السابق له:

ترتيب وعلامة الأردن على مؤشر مدركات الفساد العالمي

٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	
الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة
٥٩	٤٨٪	٥٨	٤٩٪	٦٠	٤٨٪	٦٠	٤٩٪	٥٨	٤٩٪

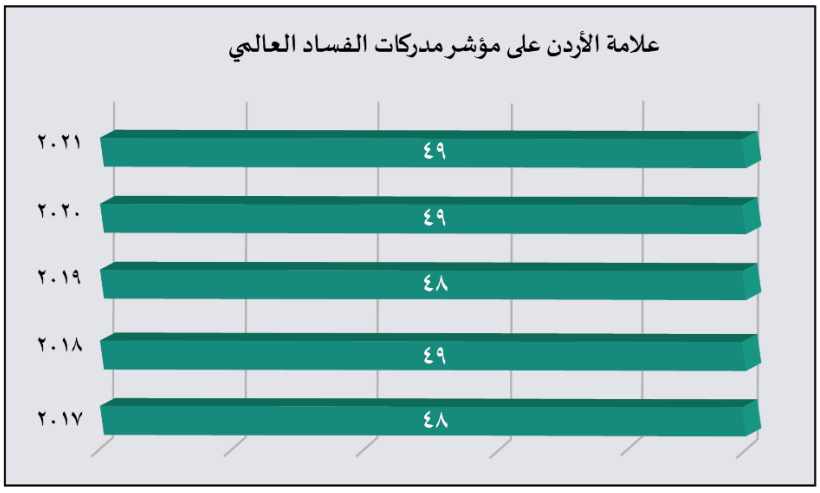

تشير البيانات أعلاه إلى أن ترتيب الأردن ضمن مؤشر مدركات الفساد يتراوح ما بين (٥٨ و ٦٠) خلال مدة المقارنة، حيث يدل هذا المؤشر على ترتيب الدول حول العالم وفقًا لمدى ملاحظة وجود الفساد فيها، وقد استقرت علامة الأردن على المؤشر بين (٤٨٪ و ٤٩٪).

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION